الأمم المتحدة A/51/PV.87

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٨٧
الثلاثاء، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل ..... (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين

(ب) التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض (A/51/548/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينص مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١١ من تقريرها الثاني، على ما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"وقد نظرت في التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض وفي التوصية الواردة فيه،

"توافق على التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض".

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١١ من تقريرها الثاني.

لقد اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٩٨/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن

مشروع القرار (A/51/L.64)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كولومبيا لعرض مشروع القرار A/51/L.64.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-87110
9687110

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أعرض بالنيابة عن حركة عدم الانحياز مشروع القرار A/51/L.64، المعنون "تقرير مجلس الأمن"، في إطار البند ١١ من جدول أعمال الجمعية العامة.

تشير المواد من ١٠ إلى ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة إلى وظائف وسلطات الجمعية العامة. وبموجب المادة ١٥ تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وتقارير خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها. كما ينص الميثاق، في الفقرة ٣ من المادة ٢٤، على أن يقدم المجلس تقارير سنوية، وتقارير خاصة إذا اقتضى الأمر، إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها.

ويحدد هذان النصان رابطة بالغة الأهمية في أداء الأمم المتحدة، رابطة تبين أنه عندما يعمل المجلس وفقا للميثاق، فإنه يفعل ذلك بالنيابة عن الدول الأعضاء. وفي نفس الوقت، هناك هيئة في إطار المنظمة - وهي الجمعية العامة - تمثل فيها جميع الدول الأعضاء. وهذه الهيئة لها ولاية عريضة للغاية فيما يتصل بجميع الأمور والمسائل التي تقع في إطار الميثاق.

وتتأكد أهمية تقرير المجلس إلى الجمعية العامة أيضا من أن الفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق تشير بطريقة منفصلة إلى تقرير المجلس، مؤكدة عليه ومميزة إياه عن جميع التقارير التي تقدمها أجهزة الأمم المتحدة الأخرى إلى الجمعية العامة. وقد أشير إلى هذه التقارير الأخرى في الفقرة ٢ من نفس المادة.

وقد استأنفت بلدان حركة عدم الانحياز العملية التي بدأتها الجمعية العامة عندما اعتمدت بتوافق الآراء القرار ٢٦٤/٤٨ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي ذلك القرار، وكذلك في مشروع القرار الذي نعرضه اليوم، تشدد الجمعية العامة على أهمية تعزيز التفاعل وإقامة علاقة فعالة بين الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة الرئيسية خصوصا مجلس الأمن، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك القرار، وكذلك في مشروع القرار هذا، تشجع الجمعية العامة المجلس على تقديم تقريره على نحو موقوت.

وفي مشروع القرار الذي نعرضه اليوم، تشجع الجمعية العامة المجلس على أن يقدم تقارير موضوعية عن عمله تتيح للجمعية العامة نظر التقرير حسبما تنص عليه الفقرة ١ من المادة الخامسة عشرة من الميثاق.

وفي مشروع القرار الذي يشرفنا أن نقدمه اليوم نيابة عن حركة عدم الانحياز، تدعو الجمعية العامة مجلس الأمن إلى أن يدرج في تقريره، حسب الاقتضاء، معلومات عن المشاورات الجامعة التي تجري قبل أن يتخذ المجلس إجراءات: أي ما تتخذه الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن، لا سيما لجان الجزاءات، من قرارات أو توصيات أو ما تحرزه من تقدم في عملها؛ وأن يدرج معلومات عن الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥٠ من الميثاق وعما اتخذه المجلس من إجراءات بشأنها.

وفي مشروع القرار الذي نقدمه اليوم نيابة عن حركة عدم الانحياز، تدعو الجمعية العامة مجلس الأمن إلى تقديم معلومات إضافية في تقاريره عن الفرع المتعلق بالخطوات التي يتخذها المجلس تحسينا لأساليب عمله.

ونظرا لأن التقرير السنوي للمجلس يغطي تقليديا الفترة التي تبدأ من تموز/يوليه من العام السابق وحتى حزيران/يونيه من العام الذي يُنظر فيه، فإن الجمعية تطلب من المجلس أن يقدم تقريره السنوي قبل بداية المناقشة العامة للجمعية في أيلول/سبتمبر. وفي مشروع القرار، تشجع الجمعية العامة مجلس الأمن أيضا على أن يقدم تقارير خاصة وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق.

وبتقديم مشروع القرار هذا فإن حركة عدم الانحياز تدلي بدلوها في تعزيز التعاون بين المجلس والجمعية العامة. ولهذا السبب فإن الجمعية، في مشروع القرار، تطلب أن يثير رئيسها مع رئيس مجلس الأمن في أثناء لقائهما الشهري غير الرسمي، وحسب ما يراه ملائما، المسائل المشمولة بمشروع القرار الحالي. كما تدعو الجمعية مجلس الأمن لأن يطلع الجمعية العامة أولا بأول، من خلال الإجراءات أو الآليات الملائمة، على ما يتخذه أو يفكر في اتخاذه من خطوات فيما يتعلق بتحسين ما يقوم به من إبلاغ إلى الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نمضي الآن إلى النظر في مشروع القرار A/51/L.64.

والآن سوف أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الادلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لادسوس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نص مشروع القرار A/51/L.64 المعروض علينا اليوم، لا يتفق مع مصلحة الأمم المتحدة لأنه يحاول بشكل خداع أن يعوق إصلاح المنظمة الذي اعترف الجميع بأنه ضروري. إن مشروع القرار يسعى للمواجهة؛ لأنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي إلا عن طريق المفاوضات الجارية حاليا في عدد من الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة والتابعة لمجلس الأمن.

وقد علم الوفد الفرنسي بهذا النص بشكل غير مباشر وفي وقت متأخر. بيد أننا مع ذلك سعينا إلى بدء حوار مع مقدمي مشروع القرار. واقترحنا، مع آخرين، على كولومبيا، التي مثلت مقدمي مشروع القرار، بعض التعديلات التي كان يمكن أن تساعدنا في التوصل إلى توافق في الآراء. بيد أن معظم هذه التعديلات قد رُفضت دون مناقشة ودون وجود إرادة على التوصل إلى اتفاق. لذلك فإن فرنسا تدعو جميع الوفود التي تسعى إلى إصلاح ناجح أن تنأى بنفسها عن هذا المشروع الضار المنحاز. وسيصوت الوفد الفرنسي بدون أي تردد معارضا مشروع القرار A/51/L.64.

إن مشروع القرار هذا يتعارض مع الميثاق، الذي ينص على أن الجمعية العامة ومجلس الأمن هما الجهازان الرئيسيان للمنظمة. فهو لم يقل إن أحد الجهازين تابع للآخر. ونحن نؤمن بأننا بالتصويت ضد مشروع القرار المؤسف هذا، ندافع عن الأمم المتحدة وعن مقاصد ومبادئ الميثاق.

وسوف أقتصر على مجرد بضعة أمثلة تبين، ضمن جملة أمور، كيف أن مشروع القرار هذا غير معقول، بل غير واقعي عن عمد. أولا تطلب الفقرة ٤ (أ) من المنطوق أن يدرج التقرير السنوي للمجلس المقدم للجمعية معلومات عن المشاورات غير الرسمية للمجلس - وهذا يعني طلب تقرير رسمي عن عمل ينبغي، حتى يكون فعالا، أن يتم بطريقة غير رسمية. وهذا كلام ينطوي على تناقض، والمطلب الذي ينطوي عليه يستحيل تلبيته ماديا. كذلك فإنه ينطوي على الكيل بمكيالين لأن الجمعية العامة نفسها لا تطلب تقارير عن جميع المشاورات غير الرسمية التي تنظم داخل مختلف أجهزتها.

والمثال الثاني هو الفقرة ٤ (ج) من المنطوق، التي تطلب إلى المجلس أن يبين، عندما يتخذ قرارات بشأن مسائل تقع في نطاق عمل الجمعية العامة، إلى أي مدى راعى المجلس قرارات الجمعية العامة. وحيث أن الجميع يعرف أن صلاحيات الجمعية ليست محددة بطريقة تقييدية في الميثاق، فإن هذا الحكم يتطلب من المجلس أن يقوم باستعراض جميع قرارات الجمعية العامة لكي يبين أنه قد احترمها. ومن الواضح أن هذا أمر لا يمكن تصوره. فالمجلس، بموجب الميثاق، ليس هيئة تنفيذية تابعة للجمعية العامة. والمادة ١٢ من الميثاق تحدد، بصفة خاصة، العلاقة بين الجهازين بشأن المسائل ذات الأهمية. والواقع أن تلك المادة، التي تطلب من الجمعية العامة ألا تقدم أية توصية بشأن موضوعات يتناولها المجلس، تختلف اختلافا واضحا عن النص الوارد في الفقرة ٤ (ج). إن واضعي الفقرة ٤ (ج) لم يكن يحدوهم سوى هدف الانقسام السياسي. ونحن نجد أن هذا أمر مؤسف.

والمثال الثالث والأخير هو الفقرة ٧ التي تطلب أن تدرج الاجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بصدد تنفيذ مشروع القرار في جدول أعمال الاجتماع الشهري بين رئيس الجمعية ورئيس مجلس الأمن. إن هذه الاجتماعات الشهرية بين الرئيسين ليست رسمية على أي حال. ولم يرد بها نص في أي قرار لأي من الجهازين، لذلك يبدو أنه مما ينطوي على تناقض طلب جدول محدد مسبقا بإجراء رسمي. لا يصح أن يطلب من رئيس مجلس الأمن، مناقشة مسائل محددة. فعندما تعقد هذه المحادثات - وليس هذا بالأمر السيء، حيث أنها يمكن أن تكون مفيدة - لا بد من احترام مبدأين: مبدأ المساواة بين المشاركين، ومبدأ الحرية في تناول أية موضوعات.

هذه مجرد بضعة أمثلة. وأي شيء يحدث فيما يتصل بمشروع القرار A/51/L.64 لن يغير موقف الوفد الفرنسي، الذي يؤيد عملية إعادة تنشيط الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها التي بدأها الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى. وسنواصل بطمأنينة وبرغماتية وهدوء القيام بكل ما في وسعنا لإدخال تحسينات عملية في أساليب عملنا. ولقد سعينا وسنواصل السعي من أجل ضمان أن يكون تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أفضل في كل عام. وشركاؤنا داخل مجلس الأمن على بينة من جهودنا المخلصة لتحقيق مزيد من التقدم.

بيد أن النص المطروح علينا يبذر بذور الشك لا الثقة ويؤثر النقد على التضافر، ويفضل المعتقدات الجامدة على الإجراءات العملية. وإذا اعتمد فلن يكون من شأنه إلا تصعيب الأمور على الوفود المخلصة، التي تسعى، مثل الوفد الفرنسي، إلى إيجاد أسس قوية للاتفاق والحل الوسط. ولهذا السبب نود من الجمعية العامة أن تبين بوضوح أن مشروع القرار لا يتمتع بتأييدها وأنها تفضل بذل جهود جادة بشأن أساليب عمل مختلف أجهزة الأمم المتحدة. وهذا هو السبب أيضا في أننا سنصوت معارضين مشروع القرار A/51/L.64.

السيد غوميرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أجرينا منذ ثلاثة أسابيع مداولات مفيدة في هذه القاعة بشأن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وقد استغلت عدة وفود تلك الفرصة من أجل تحليل أعمال المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير والتعليق عليها.

وقد شجعنا الجهود التي تجعل من هذه المداولات حدثا موضوعيا وسوف نواصل ذلك. وقد اقترحت عدة وفود أخرى أيضا مزيدا من التغييرات في شكل التقرير السنوي أو في طريقة النظر فيه في الجمعية العامة. وقد سجلنا تلك الاقتراحات بعناية أيضا، وسوف نسعى للنظر فيها مرة أخرى في الأجهزة التي تجري فيها مناقشة هذه المسائل بالفعل - لا في الفريق العامل الخاص بالمجلس المعني بالوثائق وسائر المسائل الإجرائية فحسب، ولكن أيضا في فريق الجمعية العامة العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، وفريقه العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

ومن جانب المملكة المتحدة، نحن بالتأكيد مستعدون لأن نشهد تغييرات أخرى في تقرير مجلس الأمن حيث تكون هذه التغييرات مفيدة وعملية. ولكن لا مفر من الاعتراف بأن تقرير مجلس الأمن هو أساسا وثيقة تسجيلية، ويجب أن يظل كذلك، مهما جرى تحسينه وتطويره. أما بالنسبة لآخر المعلومات بشأن الجلسات اليومية للمجلس، فقد قام المجلس والوفود بتطوير مجموعة من الأساليب الأخرى؛ وتلك الأساليب هي محل الشفافية العملية لا التقرير الرسمي.

وفي ضوء هذه الخلفية، يسعى مشروع القرار للأسف لإجهاض المناقشة في أفرقة العمل الثلاثة التي ذكرتها، ولن يساعد، في رأينا، عملية الإصلاح العملي. وقد أوضح وفدي، إلى جانب وفود أخرى، تحفظاتنا إلى مقدمي مشروع القرار في مرحلة مبكرة. ونحن نتفق مع جميع التعليقات المفصلة التي قدمتها فرنسا على النص قبل قليل. وقد قدمنا مقترحات من أجل اختتام النظر في هذا البند بطريقة مناسبة وبتوافق الآراء، ولكن هذه المقترحات لم تقبل. ونعتقد أنه مما يضر بسمعة هذه الهيئة أن تقدم قرارات للجمعية العامة بدون مناقشة كافية وبدون مراعاة كافية للحقائق العملية، وبدون بذل محاولة حقيقية للتوصل إلى نص متفق عليه.

ولهذا سنصوت ضد مشروع القرار لعدة أسباب. أولا، لأن هذا التصويت لا يتفق مع مفهومنا بأن المسائل المتعلقة بتوسيع مجلس الأمن وممارسات عمله يجب أن يتم تناولها كمجموعة واحدة. ولا يزال التقرير قيد النظر في الأفرقة العاملة. ولا يمكننا أن نصوت عليه هنا وأن نناقشه هناك.

وثانيا، لم يتضمن مشروع القرار على نحو كاف التغييرات التي أدخلها المجلس بالفعل على تقريره السنوي. وعلى سبيل المثال، يقترح مشروع القرار إدخال عناصر مثل عمل أجهزة المجلس الفرعية، وهي داخلة بالفعل في تقارير المجلس. وهناك مقترحات أخرى في مشروع القرار تعتبر ببساطة غير واقعية،

ومنها المطالبة بإصدار وثائق للمشاورات غير الرسمية والمعلومات المتعلقة بعملية اتخاذ القرار في المجلس.

وفي الختام، فإننا سنصوت ضد مشروع القرار لأنه يتضمن عدة توصيات لا يمكن تنفيذها؛ ولأنه غير مناسب؛ ولأنه يمثل نهجا متقطعا لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ولن يؤدي إلى زيادة التعاون والاتصال بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وهو ما تسعى إلى تعزيزه، سيدي الرئيس. إنه ببساطة يخلق نزاعا لا لزوم له، ولذلك نحث الوفود على عدم تأييد مشروع القرار هذا.

السيد تيلو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يتضمن مشروع القرار المعروض علينا عدة تدابير نتفق عليها ونؤيدها، وهي موجهة صوب معالجة عدم كفاية التقرير السنوي المقدم من جانب مجلس الأمن إلى الجمعية العامة - وهو تقرير يحال إلى الجمعية حتى الآن، بصفة روتينية، بدلا من أن يكون تعبيرا عن الرابطة المضمونية التي يجب أن توجد بين الهيئتين.

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا أن مجلس الأمن، الذي أسندت إليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المهمة الحساسة لصيانة السلم والأمن الدوليين، يجب أن يكون أكثر جدية في تلبية التزامه بشأن التقرير، الذي عهد به إليه الميثاق. كذلك نرفض ألا تتاح الفرصة للجمعية العامة للنظر بعناية في التقرير - وهو وثيقة لا تزال محتوياتها، رغم مطالبنا المتكررة، خالية من التحليل أو المضمون.

وسوف يصوت وفد المكسيك مؤيدا لمشروع القرار لأننا كنا دوما نؤيد مقاصده بثبات، فضلا عن التدابير المقترحة فيه. ومع ذلك، يجب أن يكون واضحا أن المسائل المتصلة بمجلس الأمن تعتبر جزءا هاما من المسائل التي يدرسها الفريق العامل المناط به إصلاح المجلس، الذي يوجد ضمن ولايته توسيع عضوية المجلس، بالإضافة إلى تحديث أساليب عمله. وبالتالي، نشعر بالقلق لأن مجموعة من البلدان قد قررت إثارة هذه المسألة أمام الجمعية العامة بأسلوب منفصل. ويساورنا الشك فيما إذا كان هذا النوع من الإجراءات سيعزز الإصلاح. ونحن نفضل مواصلة السعي، كما أشارت إليه الجمعية العامة ذاتها، من أجل تحقيق اتفاق عام بشأن جميع المسائل المتصلة بتكوين مجلس الأمن وأساليب عمله في سياق الفريق العامل المشكل من جانب الجمعية العامة لذلك الغرض.

السيد روبينسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يأسف وفدي لأننا نجد أنفسنا غير قادرين على تأييد مشروع القرار الخاص بتقرير مجلس الأمن. ولا يستند أسفنا فحسب إلى مضمون مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.64، ولكن أيضا بسبب عدم توفر الرغبة في إيجاد أساس مشترك. ويمكن أن يستمر التقدم بشأن المسائل المثارة في مشروع القرار إذا كان يستند على السعي من أجل إيجاد أساس مشترك.

لقد كانت الممارسة المتبعة للجمعية في تناولها التقرير أن تأخذ علما به، وأن تعلق الوفود التي ترغب في ذلك عليه، وأن يأخذ المجلس هذه التعليقات بعين الاعتبار. ويجب أن يستند أي تغيير لهذه الممارسة على التشاور الكامل من ناحية الشكل أو المضمون. ومع أننا نقلنا شواغلنا إلى المشاركين الرئيسيين فيه، لم يبذل أي جهد من أجل إيجاد اتفاق.

وإذ ننتقل الآن إلى نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.64، نجد أن أول ما يصيبنا بالدهشة هو عدم توفر أي اعتراف بالزيادة الكبيرة في انفتاح المجلس، الذي تحقق بمبادرة من مجلس الأمن ذاته، مع المشاركة النشيطة والتشجيع النشيط من جانب وفدي، ويجب أن أسجل ذلك. وتتضمن هذه التغييرات إصدار جدول أعمال لمشاورات المجلس غير الرسمية بكامل هيئته مسبقا، واعتمادا أكبر على الجلسات المفتوحة، والموجزات اليومية من جانب الرئاسة إلى الدول غير الأعضاء، والجلسات المنتظمة مع البلدان المساهمة بقوات، والجلسات المنتظمة بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة، والجلسات التي تتسم بطابع - آريا، وهذه ليست سوى قائمة جزئية بالإصلاحات التي قام بها المجلس.

علاوة على ذلك، يسعى المجلس إلى تعزيز شفافية أعماله عن طريق زيادة الدقة في الإبلاغ عن المسائل التي يقوم بمعالجتها وفقا لما تتطلّبه المادة ١٢ من الميثاق. ولقد اتضح أن هذه المهمة الأخيرة كانت

أبطأ مما كنا نأمل، وقد عدل المجلس اقتراحاته في هذا المجال استجابة لمطالب دول غير أعضاء في المجلس. ومع ذلك، فإن القائمة التي تقدم عملا بالمادة ١٢ هي أكثر دقة، وبالتالي أكثر نفعا تقريبا مما كانت عليه. ويحدونا الأمل في أن يدرك جميع المعنيين بأنه ليس القصد من هذه القائمة أن تكون سجلا للمشاكل التي لم تحل في العالم، وإنما قائمة بالمشاكل التي يعالجها مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالتقارير المضمونية والتحليلية المشار إليها في الفقرة ٣ من مشروع القرار، توحي الجهود المبذولة داخل المجلس في الماضي بأن وضع هذه التقارير أمر أكثر صعوبة وأكثر إرباكا وأكثر استهلاكا للوقت مما يدركه الكثيرون. وقد قُدمت اقتراحات في المجلس بأن يقوم أولئك الذين يحبذون التقارير التحليلية بوضع نموذج لتقرير يتناول بندا أو بنودا يختارونها، ولكنها لم تسفر عن شيء. وتشير الفقرة الرابعة من القرار المقترح عددا من المشاكل تبدأ باستعمالها عبارة "تطلب". ومن المشاكل الأخرى الاقتراح القاضي بوجوب إعداد تقارير عن المشاورات المغلقة وغير الرسمية، والدعوة إلى تضمين التقرير بيانا عما تقوم به الهيئات الفرعية وهي دعوة تتجاهل التقارير المقدمة دوريا بالفعل ولا تلقي بالا ظاهرا لما يترتب عليها من آثار ضارة على عمل تلك الهيئات بفعل إعداد تقارير مبكّرة عن أعمال لا يزال العمل فيها جاريا.

أما مدى توافق إجراءات مجلس الأمن مع توصيات الجمعية العامة، ومدى توافقها مع أسس أخرى، فهذه مسألة من المحتمل أن تستهلك وقت أعضاء المجلس وطاقتهم، وهو ما يمكن استغلاله بشكل أفضل في حل الصراعات.

ويمكن أن يلاحظ المرء وجود مشاكل في فقرات أو فقرات فرعية أخرى، ولكنني أعتقد أنني أوضحت فكرتي بأن النص الحالي يثير المشاكل. وبعض هذه المشاكل كان بالإمكان حلها أو تخفيف حدتها. وللأسف، فإن النص المعروض علينا، أيا كان السبب، لا يعكس أي أساس مشترك أو حتى محاولة للتوصل إلى أساس مشترك. ونعتقد أن ثمة أجزاء منه أقحِمت عليه، ولذلك فإننا سنصوت ضده. ونأمل أن ينضم إلينا في هذا من يشاطروننا الرأي بأن هذه الطريقة ليست الطريقة الصحيحة لتحسين أساليب المجلس.

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن نظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن فرصة من الفرص المفيدة التي يتيحها الميثاق من أجل إجراء حوار وقيام تفاعل بين جهازين رئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة. وتقرير المجلس يقدم إلى الدول الأعضاء صورة كاملة تقريبا عن العمل المكثف الذي يقوم به المجلس، وعن الجهود الهادفة المتزايدة التي يبذلها من أجل تحسين طرائق عمله بالذات.

وإننا، على غرار الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، ننظر بجدية كبيرة إلى الرغبة التي أعرب عنها عدد من الدول في تحسين شكل التقرير وطبيعته، وفي زيادة شفافيته وشفافية أعمال المجلس. ونحن نوافق على أنه ثمة حاجة إلى التقدم بمقترحات معقولة لدعم الجهود التي يبذلها مجلس الأمن من أجل تعزيز فعالية أعماله. ويجب أن نلاحظ في الوقت نفسه أن الموقف من تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة يجب أن يتوافق مع ما تمليه مواد الميثاق، ولا سيما المادتان ١١ و ١٢، اللتان تنصان على قيام نوع من الانسجام بين سلطات ومراكز الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونعتقد أن المواقف المبنية على العواطف أو على توازن غير كامل لا تتوافق مع هذا الانسجام.

ولقد أصبنا بخيبة أمل كبرى إزاء الضرر الذي يلحقه مشروع القرار A/51/L.64 المعروض علينا اليوم بالتوازن الحساس بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، الذي هو أحد أركان الأمم المتحدة. والمؤسف أن مقدمي مشروع القرار لم يروا أن من الضروري إجراء مشاورات جادة بدلا من مجرد مشاورات شكلية مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك جميع أعضاء مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، نرى أن من شأن مشروع القرار أن يضعف ببساطة العلاقة المنصوص عليها في الميثاق: فهو محاولة للتدخل في إجراءات مجلس الأمن، ولتعطيل النهج المعقول حيال شفافية أعماله وسريّتها، ولحمل مجلس الأمن على عدم فعل شيء سوى كتابة التقارير.

ومما يبعث على الأسى أن هذه المحاولة تبذل في وقت يسعى فيه مجلس الأمن إلى أن يصبح أكثر انفتاحا، وإلى تعزيز تفاعلاته مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة. ولا يمكن للوفد الروسي أن يوافق على هذا النهج، وسيصوت ضد مشروع القرار A/51/L.64. إننا ندرك الرغبة في تعزيز الطبيعة التحليلية والموضوعية لتقارير مجلس الأمن المقدمة إلى الجمعية العامة، ونحن راغبون في العمل مع جميع الوفود المهتمة لاتخاذ قرارات جماعية ومتفق عليها بصورة مشتركة وليس قرارات يمليها جانب واحد.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلق كندا أهمية كبرى على تحسين طرائق وأساليب عمل مجلس الأمن. وإن أحد أهدافنا في عملية إصلاح مجلس الأمن هي جعل أنشطة المجلس شفافة قدر الإمكان. ونعتقد أن التدابير التي اتخذت في هذا الصدد ستساعد في تعزيز مصداقية ومشروعية أنشطة المجلس.

لذلك، نرحب بالمحاولة التي قام بها أعضاء حركة عدم الانحياز للتوصية بإجراء تحسينات في تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. ومع ذلك، نعتقد أن إحداث تغييرات في طرائق عمل مجلس الأمن وأساليبه ينبغي، كي تكون أكثر فعالية، أن ترتكز على توافق في الآراء، بما في ذلك دعم أعضاء مجلس الأمن الذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذ تلك التغييرات. لذلك كنا نؤيد اتخاذ نهج إزاء هذه المسألة يمكن له مع إتاحة مزيد من الوقت للنظر فيه ومناقشته أن يحظى بالتأييد الكامل لجميع الدول الأعضاء. لهذا السبب، سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

السيد هورين (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد درس وفد بلدي بتمعن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.64، ويجده حسن التوقيت وهاما. إن هذه الوثيقة ترمي إلى تعزيز شفافية أعمال مجلس الأمن وتعاونه مع الجمعية العامة.

ويسترعي وفد أوكرانيا الانتباه بصورة خاصة إلى الفقرة ٢ من مشروع القرار التي تحيط علما بالآراء المعرب عنها خلال مناقشة البند ١١ من جدول الأعمال في تشرين الثاني/نوفمبر. ويحدونا الأمل في أن يستفيد أعضاء مجلس الأمن، الدائمون والحاليون والمقبلون، من تلك الآراء في أعمالهم تحقيقا لمنفعة جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ويرى وفدي أن أحكام الفقرة ٤ وجيهة وواقعية. ونحن نعتقد أن مشروع القرار هذا الذي يتصل فقط بتقرير مجلس الأمن، لن يعرقل بأي حال عمل أي فريق عامل تابع للجمعية العامة في المستقبل.

ويود وفد أوكرانيا أن يضيف اسمه إلى قائمة مقدمي مشروع القرار هذا.

السيد بولز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرى وفدي أن الأعضاء غير المنتخبين في مجلس الأمن إذ يوافقون على التغيير إنما يحدوهم فقط الاستجابة للضغوط المسؤولة من أجل الإصلاح. ولهذا السبب ستؤيد نيوزيلندا مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في معرض تعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.64.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان،

ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون: فرنسا، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: أندورا، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، الصين، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، النرويج، بالاو، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١١ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٤١ عضوا عن التصويت (القرار ١٩٣/٥١).

[وبعد ذلك أبلغ وفد البوسنة والهرسك الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا؛ وأبلغ وفد لاتفيا أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في معرض تعليل التصويت بعد التصويت، اسمحوا لي أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد باتريوتا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن نظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن قد اكتسى أهمية متزايدة تمشيا مع تكثيف أنشطة المجلس في السنوات الأخيرة. وإن زيادة شفافية المجلس ومساءلته إلى مستويات تتفق مع متطلبات الميثاق وتوقعات العضوية العامة أمر يحظى بالاهتمام البالغ، وتوليه البرازيل أهمية فائقة.

ويؤيد وفدي أهداف القرار المتخذ توا كما يؤيد دوافعه. وفي حين يعبر تصويتنا الإيجابي عن اتفاقنا الأساسي مع فحوى أحكام القرار، فقد كنا نفضل أن تتاح فرصة إضافية للوفود المهتمة حتى يتسنى لها إبداء ملاحظاتها على صيغ معينة. إذ أن إجراء مناقشات اكثر تفصيلا وعمقا بشأن المشروع كان يمكن أن يهيئ ظروفا أفضل لتنفيذ التغييرات المطلوبة.

ونحن مقتنعون بأن إيجاد شراكة قوية ومؤازرة بين مجلس الأمن والجمعية العامة أمر ليس مرغوبا فحسب بل ضروريا أيضا. بيد أننا مقتنعون أيضا بأن تحسين التفاعل بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة إنما يمكن أن يستفيد من توسيع المشاورات والسعي إلى توافق في الآراء.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المسألة التي يتناولها مشروع القرار A/51/L.64 لها صلة هامة بعمل مجلس الأمن، بل، في الواقع، بعمل منظمتنا بأسرها. لذلك يأسف وفدي لأنه لم يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص المعروض في إطار بند جدول الأعمال هذا. وما برحت النرويج تدافع بثبات عن زيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن. ونحن نشاطر العديد من أهداف واضعي القرار. بيد أننا نود أن نواصل الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف - وبصفة خاصة داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن - بغية التوصل إلى اتفاق عام. وفي هذه المساعي من الضروري احترام مبادئ

ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بمسؤوليات الجمعية العامة وصلاحيات مجلس الأمن. وفي ضوء هذه الخلفية امتنعت النرويج في التصويت على مشروع القرار A/51/L.64.

السيدة راميرز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): صوتت الأرجنتين مؤيدة مشروع القرار بشأن تقرير مجلس الأمن لأنها توافق على الجوانب الموضوعية لأحكامه. إن اهتمامنا بتحقيق زيادة الشفافية في أعمال مجلس الأمن معروف جيدا منذ وقت طويل، وقد تجلى في المبادرات العملية والمفتوحة لكل أعضاء المنظمة. بيد أنني أود أن أقول أيضا إن القرار المتخذ توا، في رأي وفدي، لا يستنفد النظر في المسائل الرئيسية المتصلة بواجب مجلس الأمن، وفقا للميثاق، أن يقدم تقارير إلى الجمعية العامة عن أعماله. كذلك من المؤكد أنه ينبغي، بالنظر إلى أهمية الموضوع، إيلاء المزيد من الوقت للنظر فيه مرة أخرى وزيادة مستوى الاتفاق بين أعضاء الجمعية العامة.

ونحن نعتقد أن مبادرة حركة بلدان عدم الانحياز جديرة بالثناء العاطر. وبهذه الروح، نود أن نعرب عن أملنا في أن يستمر معالجة هذا البند بما يتفق والمبادئ وأساليب العمل التي نود أن تطبق على عمل مجلس الأمن.

السيد كامبل (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لإعطاء المزيد من العمق والدقة للتقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، ونود أن نرى استمرار هذا الاتجاه لصالح الوضوح والشفافية.

وتدرك الوفود أن القضايا المشمولة بالقرار ١٩٣/٥١ تجري مناقشتها والتفاوض بشأنها في الفريقين العاملين الرفيعي المستوى المفتوحي باب العضوية، وهما الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يخرج عن هذه المناقشات أشمل اتفاق ممكن، الأمر الذي يمكن أن يعزز التفاعل الفعال بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولا نرى أنه من الملائم في هذه المرحلة السعي إلى اتخاذ قرارات في الجمعية العامة بشأن جوانب معينة فقط من هذه المسائل في حين لا تزال المناقشات مستمرة في الفريقين المذكورين.

وهذه المناقشات ينبغي أن تستمر بعزم ثابت من أجل التوصل إلى أكثر الاستنتاجات فعالية بتوافق آراء واسع بين جميع أعضاء المنظمة. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي لم يستطع تأييد القرار ١٩٣/٥١.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت اليابان تؤيد بشكل ثابت تحسين علاقة العمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة وتعزيز شفافية المجلس في مواجهة العضوية العامة. وقد كررنا الإعراب عن هذا الموقف في المداولات السابقة بشأن هذا البند، وكذلك عند مناقشة البند ٤٧ من جدول الأعمال، بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

واليابان، من جانبها، بوصفها كانت عضوا غير دائم خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، اتخذت تدابير ملموسة لتحسين شفافية مجلس الأمن وذلك، على سبيل المثال، بتقديم إحاطات إعلامية للوفود المهتمة.

وتعتزم اليابان تكريس طاقاتها كدولة غير دائمة العضوية في مجلس الأمن خلال السنتين المقبلتين من أجل مزيد من تحسين العلاقة بين المجلس وأعضاء الأمم المتحدة عموما. وفي نفس الوقت، أود أن أؤكد أن اليابان تؤيد حل مسألة تحسين العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من خلال مجموعة شاملة من الإصلاحات تتناول جميع عناصر الإصلاح الأخرى، بما فيها مسألة تكوين وتوسيع مجلس الأمن. ونعتقد أن القرار لا يشير إلى هذه المسألة. ولهذا امتنعنا عن التصويت.

السيد راو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت استراليا تود أن تتمكن من تأييد القرار الخاص بهذا البند بدلا من الامتناع عن التصويت، باعتبار أن

هدفه العريض - وهو تعزيز فعالية العلاقة الهامة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا لأحكام الميثاق - هو أمر تؤيده استراليا بكل قوة. وهناك تدابير مقترحة في هذا القرار نوافق عليها. ومع ذلك، نسجل أيضا أن أساليب عمل مجلس الأمن هي الآن قيد النظر في الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن وأفرقة العمل الأخرى، وسوف تنظر في نتائج أعمالها بعد ذلك كمجموعة واحدة. ونعتقد أنه كان من الأفضل انتظار نتائج هذه المداولات، بدلا من الحكم مسبقا على تلك المجموعة من خلال قرار منفصل في إطار هذا البند. ونعتقد أيضا أن قرارا بشأن تقرير مجلس الأمن وبشأن أساليب عمله، إذا كان من المنشود أن تكون له آثار عملية، يجب أن يستند إلى توافق الآراء العام. ولو أن مشروع قرار عرض بهذا الشكل، لكان يسعدنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأنه.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد كانت جمهورية بيلاروس تدعو دائما إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن من أجل تعزيز الشفافية وتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وزيادة السمة التحليلية في تقارير ذلك الجهاز الرئيسي. ومع ذلك، امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/51/L.64، لأننا نعتقد أن نجاح إصلاح مجلس الأمن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال موافقة ورضاء جميع أعضاء الأمم المتحدة. وإن مزيدا من العمل في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة، ستمكن من تحقيق نهج عام، بوسيلة مناسبة، لإصلاح مجلس الأمن، يمكن أن يشكل بعد ذلك أساس قرار بتوافق الآراء العام تتخذه الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

إعلان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الجمعية العامة بالأخبار المأساوية التي تلقيناها من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كمراقب لدى الجمعية العامة. لقد اغتيل ستة من أعضائها هذا الصباح من جانب رجال مسلحين لم تحدد هويتهم في مراكز إيوائهم في المستشفى في نوفي أتاغي، قرب غروزني، في الشيشان. وقد أصبت بصدمة عميقة وبحزن عميق بسبب أعمال القتل هذه، وكرئيس الجمعية العامة، أود أن أقدم أحر التعازي إلى أسر الراحلين. إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بأعمالها بشجاعة وتصميم، في الدفاع عن المبادئ الإنسانية، برعاية الأفراد الذين يتعرضون لحالات طارئة والأفراد الذين يعتبرون ضحايا للصراعات. وأشاطر اللجنة الدولية للصليب الأحمر الغضب والحزن بسبب هذا العمل من أعمال العنف.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/51/3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الأجزاء الأول، والثاني، والثالث، والرابع والخامس (الفرعان ألف وواو)، والجزءان السادس والثامن من تقرير المجلس قد تقرر النظر فيها في جلسات عامة.

ويذكر الأعضاء، أن الفصل الخامس، القسم واو، من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتعلق بالمنظمات غير الحكومية. ويتضمن هذا القسم نصا لمقرر المجلس ٢٩٧/١٩٩٦، المعنون "المنظمات غير الحكومية"، وبموجبه قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن:

"يوصي بأن تنظر الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، في مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات أعمال الأمم المتحدة، في ضوء الخبرة المكتسبة من خلال ترتيبات المشاورات بين المنظمات غير الحكومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي". (A/51/3، الجزء الثاني، ص ١٨٧)

ويذكر الأعضاء أنني أعلنت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أنني طلبت من سعادة السيد أحمد كمال، الممثل الدائم لباكستان، أن يعقد جلسات استماع غير رسمية مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية بغية التوصل إلى قرار سليم بشأن المنهجية، وبشأن الناحية الموضوعية، المتعلقة بتسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات أعمال الأمم المتحدة.

وقد تلقيت الآن تقريرا من السفير أحمد كمال بشأن جلسات استماعه غير الرسمية، المعقودة في ٢، و ٩، و ١١ من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وتولي الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أولوية للمسألة، وهي تتوقع إجراء عاجلا، ومركزا ويحقق النتائج بشأن الموضوع خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وبعد المشاورات التي أجريتها مع الدول الأعضاء ومكتب الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، أعتزم تشكيل فريق فرعي تابع للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية.

ويمكن للفريق الفرعي أن يبدأ أعماله في نفس الوقت إلى جانب الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية في السنة المقبلة. وستكون مهمته الأولى تقرير برنامج عمله، وأساليب عمله والجدول الزمني، في إطار بارامترات قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩٧/١٩٩٦، ثم يواصل تناول الجوانب الفنية في الموضوع مع مراعاة الأهمية العاجلة التي توليها الدول الأعضاء لتلك المسألة.

وأود أن أشكر السفير كمال على قيادته ودبلوماسيته في إدارة جلسات الاستماع غير الرسمية بالنيابة عني. وستكون معرفته بالموضوع عاملا مساعدا كبيرا للفريق الفرعي الذي سيشكل.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالفصول الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس (القسم ألف)، والفصلين السادس والثامن من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في الفصول الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس (القسم ألف)، والفصلين السادس والثامن من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ج) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/51/107)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما تبين في الوثيقة (A/51/107)، نظرا لأن مدة عضوية الاتحاد الروسي، وباكستان وشيلي وغابون وفرنسا ومصر واليابان تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فإنه يلزم أن يعين رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين سبعة أعضاء لملء الشواغر التي ستترتب على ذلك، وسيعمل الأعضاء الذين سيعينون على هذا النحو لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وبعد المشاورات مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الغربية ودول أخرى، قمت بتعيين الاتحاد الروسي، وشيلي، وفرنسا، وفيجي، وغابون، وناميبيا، واليابان أعضاء في لجنة المؤتمرات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٨ (ج) من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/51/172)

مشروع قرار (A/51/L.45/Rev.1)

(ب) المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى البلدان أو المناطق فرادى

تقريرا الأمين العام (A/51/326 و A/51/464)

مشروعا القرارين (A/51/L.26 و L.48)

مشروع القرار (A/51/L.65)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا ما قررت الجمعية العامة اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.65، فإنها ستؤجل النظر إلى فترة لاحقة في دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين في مشروع القرار A/51/L.48.

أعطي الكلمة لممثل السويد كي يقوم بعرض مشروع القرار A/51/L.45/Rev.1.

السيد أوزولد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود قبل القيام بعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.45/Rev.1 أن أعلن أن البلدان التالية قد أضيفت إلى مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، ألبانيا، بوركينا فاصو، بيلاروس، توغو، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زمبابوي، سان مارينو، السلفادور، غيانا، غينيا - بيساو، كوت ديفوار، الكونغو، لاتفيا، لبنان، مالطة، مدغشقر، منغوليا، نيكاراغوا، هايتي، هنغاريا.

ويشرفني بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والتي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" الوارد في الوثيقة A/51/L.45/Rev.1 أن أقوم بعرضه وأود أولا أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى عدد من التصويبات الطفيفة في النص. ففي الفقرة الثامنة من الديباجة، يجب أن تكون عبارة "الأدوار بصيغة المفرد، أي الدور". وفي السطر الأول من الفقرتين ١٣ و ١٤ من المنطوق، يستعاض عن عبارة "الامانة العامة" بعبارة "الأمين العام". وأخيرا، في الفقرة ١٧، تضاف كلمة "بالكامل" بعد عبارة "لتمكينها من الاضطلاع بولايتها".

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يعترف بزيادة الحاجة إلى المساعدة الإنسانية والموارد المالية الكافية لتأمين مواجهة الأمم المتحدة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، على الفور وفي حينه وبفعالية، سواء في مجال توفير الاغاثة الفورية أو من أجل تحقيق الانتقال السلس من الإغاثة إلى الإنعاش والتعمير والتنمية الطويلة الأجل. وينوه مشروع القرار أيضا بتقرير الأمين العام عن تعزيز وتنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة A/51/172 المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وفي منطوق مشروع القرار، تحث الجمعية العامة منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة على الاشتراك بفعالية في عملية المتابعة المحددة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٦، وتشجع الحكومات على كفالة الترابط في الاتجاه المحدد لهيئات إدارة تلك المنظمات.

ويتناول مشروع القرار ضرورة قيام أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بزيادة تحديد المسؤوليات التنفيذية عن تعزيز الأعمال ذات الأولوية، ووضع وصياغة استراتيجيات إنسانية مترابطة، ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ توصيات بشأن تدابير ترمي إلى جعل اللجنة آلية أكثر شفافية وفعالية من أجل صنع القرارات فيما بين الوكالات فيما يتعلق بالتنسيق.

ويعترف مشروع القرار أيضا بالحاجة إلى تقسيم المسؤوليات على نحو أوضح بين مختلف القطاعات في معالجة الإغاثة والإنعاش والتعمير والتنمية الطويلة الأجل.

ويشجع الأمين العام على زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة الشؤون الإنسانية والإدارات الأخرى ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة لكفالة استجابة الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ.

علاوة على ذلك، يطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ مقترحات من أجل التحديد الأوضح للاحتياجات ذات الأولوية وصياغة استراتيجية إنسانية مترابطة في إطار النداءات الموحدة، وتقديم توصيات عن الطرق الممكنة لتعزيز فعالية الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ.

وأخيرا، تؤكد الجمعية العامة مجددا على الحاجة الماسة إلى وضع أساس مالي متين ويمكن التنبؤ به لإدارة الشؤون الإنسانية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها اضطلاعا كاملا، وتحث الأمين العام على مواصلة استطلاع جميع الخيارات الممكنة لتحقيق ذلك الهدف.

لقد تمت الموافقة على مشروع القرار في المشاورات غير الرسمية التي أجراها السفير سوشاريبا، الممثل الدائم للنمسا، ويحدوني الأمل في أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

وأود أن أشكر جميع مقدمي مشروع القرار والوفود العديدة التي شاركت في المفاوضات بفعالية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالسيد ياسوشي أكاشي، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وموظفيه، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة المعنية، على تفانيهم المتواصل في التخفيف من معاناة ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو كي يقوم بعرض مشروع القرار A/51/L.26.

السيد باكالا (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بالنيابة عن المجموعة الأفريقية أن أعرب للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية عن أعمق تعازينا لاغتيال ستة من ممثليها في الشيشان.

ويشرفني بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وباكستان والجمهورية العربية السورية وعمان وقطر واليمن، أن أقوم بعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.26 المعنون "تقديم مساعدة طوارئ إلى السودان". ومشروع القرار هو صيغة مستكملة لقرارات اتخذتها الجمعية العامة منذ دورتها الثالثة والأربعين بشأن تقديم المساعدة الإنسانية الى الأشخاص المتأثرين بالحرب الأهلية في الجزء الجنوبي من السودان.

إن مشروع القرار يسلم بضرورة مواصلة عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية في السودان حتى يتسنى تقليل الاعتماد على المعونات الغذائية الخارجية وغيرها من الخدمات الغوثية. ويؤكد على الأهمية الحيوية للسلام، والتخفيف من حدة معاناة المدنيين المتأثرين بالحرب وإيصال مواد الإغاثة إلى المحتاجين.

ويؤكد مشروع القرار أيضا على أن عملية شريان الحياة للسودان ينبغي أن تنفذ في إطار مبدأ السيادة الوطنية وفقا للقانون الوطني وكلاهما يؤكد على التعاون الدولي. ويؤكد أيضا على الحاجة إلى تنفيذ

عملية شريان الحياة للسودان بطريقة تضمن شفافيتها وكفاءتها بغية تحقيق النتائج المتوخاة.

ويشدد مشروع القرار كذلك على أهمية ضمان الوصول الآمن للموظفين الذين يقدمون المساعدة الغوثية إلى جميع المحتاجين. ويؤكد أيضا حاجة أولئك الأشخاص الذين يجب ضمان الوصول الآمن إليهم إلى أن يحترموا التقيد الصارم بمبادئ عملية شريان الحياة في السودان.

لقد درجت الجمعية العامة في السابق على اعتماد جميع مشاريع القرارات المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية. ويأمل مقدمو مشروع القرار A/51/L.26 أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل السودان للتحدث بصدد نقطة نظام.

السيد التني (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت الجمعية العامة، منذ دورتها الثالثة والأربعين، تتخذ بتوافق الآراء قرارات بعنوان "تقديم مساعدة طوارئ إلى السودان". ويرجع توافق الآراء إلى الطابع الإنساني البحت للقرارات وروح التوفيق بين الوفود المهتمة. وانطلاقا من هذه الروح والممارسة أجرى وفد السودان مشاورات غير رسمية مطولة وبناءة مع الوفود المهتمة بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

ويرى وفدي أن من واجبه أن يعبر عن تقديره للجهود الدؤوبة التي بذلها سعادة السيد إرنست سوشاريبا الممثل الدائم للنمسا، الذي ترأس المشاورات غير الرسمية بروح بناءة وبقدر كبير من الصبر والحياد. ونتيجة لهذه المشاورات، تم حذف أو تعديل فقرة واحدة في الديباجة وتسع من بين عشر فقرات في المنطوق، في حين أدرجت في المشروع ثلاث فقرات جديدة في الديباجة وأربع فقرات في المنطوق. وعدد التنقيحات والإضافات المدخلة على المشروع تشهد دون شك على مرونة وفد السودان.

إن الجمعية العامة، وقد عزمت على تنفيذ مبادئ الميثاق، تتفق معي على أن تحقيق السلام يظل أكرم هدف للبشرية جمعاء. وعندما تكون الحالة من النوع الذي تناوله مشروع القرار هذا - وهي حالة حرب مدنية مطولة تلحق الضرر بملايين المدنيين المعانين - من البديهي أن السلام ينبغي أن يحظى بتأييدنا الصادق. وينبغي أن نرحب بأي اقتراح إيجابي من أجل تحقيق السلام الشامل والدائم من جانب أطراف الصراع ونؤيده تأييدا مطلقا.

إن الحالة التي نواجهها اليوم فريدة في نوعها. نحن نواجه حالة نجد فيها أن بعض الوفود التي شاركت في المفاوضات اختارت أن تضحي بمشروع قرار يهدف إلى تقديم مساعدة طوارئ إلى مدنيين نكبوا بالحرب المدنية من أجل تحقيق جدول أعمالهم السياسي. لقد قاوموا جميع جهودنا من أجل اقناعهم بالترحيب بميثاق السلام الذي وقعت عليه حكومة السودان وثماني فصائل في حركة التمرد. وبدلا من ذلك انتهجوا الموقف الذي اتخذته الفصيلة الوحيدة التي كان سببها الوحيد في عدم الانضمام إلى عملية السلام هو أن ميثاق السلام قد وقعت عليه فصائل مناوئة، دون إعطاء أي اعتبار لأثر إجرائهم في تفاقم معاناة المدنيين.

إنه لمن دواعي السخرية أن نلجأ إلى التصويت في مثل هذه الحالة. إن مشروع القرار المعروض علينا يهدف إلى مساعدة المدنيين الأبرياء؛ وإذا لم يعتمد فإن المجتمع الدولي يكون بذلك قد حرم أحوج الناس في جنوبي السودان من مساعدة إنسانية حيوية. لذلك فإننا نحث الوفود على أن تصغي إلى ضميرها وأن تصوت تأييدا لمشروع القرار.

وقبل أن أختتم ملاحظتي أود أن أذكّر الجمعية العامة بأنه كان من ثمار اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في السودان، وأقصد ميثاق السلام الذي وقّع مع ثمانية فصائل في حركة التمرد، أن أفرج مؤخرا عن خمسة من الرهائن، ويرجع ذلك أساسا إلى تدخل حكومة السودان مع الفصائل التي وقعت على ميثاق السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى النظر، في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٢١ من جدول الأعمال، في مشروع القرار A/51/L.45/Rev.1، وفي إطار البند الفرعي (ب)، في مشروع القرار A/51/L.26 ومشروع المقرر A/51/L.65.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في معرض تعليل التصويت قبل التصويت، اسمحوا لي أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة براون (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الاتحاد الأوروبي أن يعلل تصويته قبل التصويت على مشروع القرار A/51/L.26، المعنون "تقديم مساعدة طوارئ إلى السودان". وتضم صوتها إلى هذا البيان كل من بولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا.

يأسف الاتحاد الأوروبي لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.26، المعنون "تقديم مساعدة طوارئ إلى السودان". ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الإنسانية في أجزاء من السودان، ونود أن نعرب مجددا عن التزامنا بالاستجابة إلى أقصى حد ممكن لاحتياجات الطوارئ والاحتياجات الإنسانية لشعب السودان، وبصفة خاصة عن طريق عملية شريان الحياة للسودان. ومن المهم أن يكون بمقدور العملية تقديم المساعدة على نحو فعال بدعم وتعاون جميع المعنيين. ونود أن نسجل رسميا أسفنا البالغ لأن الجمعية العامة على وشك التصويت على مسألة تتصل بمساعدة إنسانية. وفي رأينا، أنه قد تم الاتفاق على جميع فقرات مشروع القرار باستثناء فقرة واحدة في المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ظل الرئاسة الممتازة للممثل الدائم للنمسا، سعادة السيد إرنست سوشاريبا. ونود أن ننوه بالحلول الوسط البناءة التي قدمت من جانب جميع الأطراف في المفاوضات سعيا للتوصل إلى توافق في الآراء.

ويدرك الاتحاد الأوروبي الطبيعة السياسية الحساسة والأهمية التي تتسم بها المسألة الوحيدة المعلقة التي لم يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها. لذلك، فإن الاتحاد أبدى رغبته في المفاوضات غير الرسمية في أن يقترب كثيرا من لتلبية شواغل مقدمي مشروع القرار بشأن هذه المسألة. ومن المؤسف أنه على الرغم من هذه الجهود فإن النص الأصلي لمشروع القرار هو المعروض الآن. وفي ظل هذه الظروف فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستصوت معارضة لمشروع القرار A/51/L.26.

السيد هورميل (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الولايات المتحدة بوصفها أكبر المانحين للمساعدة الإنسانية للسودان، لا تزال تشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية التي ابتُلي بها شعب السودان. ونحن نكن التأييد الكامل والإعجاب لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة للشعب السوداني. ولهذا فإننا نأسف لأن هذا المحفل لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة مساعدة الطوارئ إلى السودان، ونأسف لأن الولايات المتحدة تجد لزاما عليها أن تصوت معارضة مشروع القرار A/51/L.26.

منذ البداية طرح واضعو مشروع القرار هذا نصا مسيَّسا. وبعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات المخلصة اقتربنا جدا من قرار، بيد أن أحد الوفود لم يستطع الانضمام إلى توافق الآراء بشأن إحدى الفقرات. وبدلا من الاستمرار في العمل من أجل نص يحظى بتوافق الآراء، تجاهل مقدمو مشروع القرار ما تحقق من تقدم وعادوا إلى نص مشروعهم الأصلي.

وتتناقض بعض جوانب مشروع القرار، بما فيها مشاركة الحكومة في إدارة وتشغيل عملية شريان الحياة للسودان، مع روح عملية شريان الحياة، وقد تسفر عن منع وصول المساعدة الإنسانية العاجلة الى جميع المدنيين المتضررين من الحرب في السودان. وتعتقد حكومتي أن المفاهيم الواردة في مشروع القرار هذا تجعل من الصعب إيصال المساعدة الإنسانية على نحو فعال الى شعب السودان وفقا لمبادئ الإنسانية، والحياد وعدم التحيز.

إن الجهد الخاص بتسييس هذا النص المتعلق بالمساعدة الإنسانية قد ورد في طلب السودان الحصول من الجمعية العامة على حكم سياسي يتعلق بجهود الحكومة لتسوية صراعاتها الداخلية من خلال ميثاق سياسي موقع مع بعض الفصائل. وفي تشرين الأول/أكتوبر، ذكر وزير خارجية السودان أن الحكومة السودانية ليست ملزمة بأي وثيقة معينة لتحقيق تسوية تفاوضية للحرب الأهلية؛ وإنما المفاهيم الواردة في مختلف الوثائق الموجودة هي التي يجب التداول بشأنها والموافقة عليها. ونحن نطالب الرسميين السودانيين بتوضيح الموقف الذي اتخذوه في مشروع

القرار هذا، الذي يعطي الأولوية للميثاق السياسي على إعلان المبادئ والوثائق التفاوضية الأخرى.

ولهذه الأسباب وبسبب عناصر أخرى عديدة لا تنتمي الى قرار إنساني، ستصوت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار.

السيدة ماكفاي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تأسف كندا بعمق لأنه لم يتحقق توافق آراء بشأن هذه المسألة الهامة. وستصوت كندا اليوم ضد مشروع القرار A/51/L.26 بشأن تقديم مساعدة طوارئ الى السودان. ولا يجب أن يفسر تصويتنا على أنه تصويت ضد مبادئ المساعدة الإنسانية، ولكنه يفسر كتحفظ بشأن بعض الصياغات الواردة في النص، والتي قد تصرف الانتباه عن جهد دولي متضافر من أجل توصيل المساعدة الإنسانية على نحو فعال الى السودان. وقد أيدت كندا بالكامل وستؤيد العمل الإنساني لعملية شريان الحياة للسودان.

إنه لمن العار الكبير ألا تستطيع بلدان الأمم المتحدة أن تلتقي معا وتوافق على قرار لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السودان. مع أن التحديات التي تواجه الأطراف المعنية في الصراع هي الآن أعظم.

السيد مارش (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود استراليا أن تعلل تصويتها على مشروع القرار A/51/L.26 الخاص بتقديم مساعدة طوارئ الى السودان. سوف تمتنع استراليا عن التصويت على مشروع القرار. ونحن نشعر بأسف لأنه رغم الجهد الملموس الذي بذلته عدة وفود، لم يمكن التوصل الى اتفاق، في المرحلة الأخيرة. إن مسائل المساعدة الإنسانية لها أولوية بحق في هذه الجمعية، ونؤكد مرة أخرى أسفنا لأن توافق الآراء لم يتحقق في هذه المرحلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة أولا في مشروع القرار المقدم في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٢١ من جدول الأعمال. مشروع القرار A/51/L.45/Rev.1 معنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

وأود أن أعلن في هذا الصدد أنه منذ عرض مشروع القرار، أصبح البلد التالي مشاركا في تقديمه: كازاخستان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/51/L.45/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٩٤/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفي إطار البند الفرعي (ب) من جدول الأعمال، تبت الجمعية العامة أولا في مشروع القرار A/51/L.26 المعنون "تقديم مساعدة طوارئ الى السودان".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر مالديف، مالي، مالطة، موريتانيا، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن، زمبابوي.

المعارضون: أندورا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، ألمانيا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، اسرائيل، إيطاليا، اليابان، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: الأرجنتين، استراليا، بيلاروس، البوسنة والهرسك، قبرص، جورجيا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، نيوزيلندا، بالاو، جمهورية ملدوفا، ساموا، سان مارينو، أوزبكستان، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار A/51/L.26 بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ٣٤ صوتا مع امتناع ١٥ عضو عن التصويت (القرار ٥١/٣٠) طاء.

بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا؛ وأبلغ وفد لاتفيا الأمانة بأنه كان ينوي التصويت معارضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في إطار البند ٢١ (ب) تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/51/L.65، المعنون "المساعدة الطارئة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع المقرر A/51/L.65؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت.

السيد تيللو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد صوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.26، "تقديم مساعدة طوارئ الى السودان"، بالنظر الى أهمية المساعدة الغوثية في تناول الحالة الخطيرة التي يمر بها السكان المدنيون في السودان. ومع ذلك، يجب أن نوضح أن حكومتي تعتبر أن المساعدة الإنسانية يجب أن تتقيد على نحو صارم بمبادئ الإنسانية، والحيدة وعدم التحيز من أجل تقديم المساعدة الى السكان الذين هم في أمس الحاجة اليها، مثل سكان السودان اليوم.

ويود وفدي أيضا أن يسجل أن المساعدة الإنسانية يجب أن تكون خالية من أية جوانب سياسية غريبة عن روح المساعدة الإنسانية. ولهذا السبب، تود المكسيك اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن تؤيد المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تأسف النرويج عميق الأسف لأنه لم يتيسر التوصل إلى توافق آراء بشأن مشروع القرار A/51/L.26، بشأن تقديم مساعدة طوارئ إلى السودان، بسبب الصياغة الصعبة من الناحية السياسية في عدة فقرات في النص. ولهذا صوتت النرويج ضد مشروع القرار A/51/L.26.

إن النرويج قد التزمت منذ فترة طويلة بجهود التنمية في السودان والإسهام في توفير السلم والوفاق في ذلك البلد المضطرب. وسنواصل هذه الجهود. وأريد أن أوضح أن تصويتنا لا يمكن أن يفسر على أنه موجه ضد مبادئ المساعدة الإنسانية أو، في الواقع، ضد تقديم مثل هذه المساعدة إلى السودان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي ألف من البند ٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من جدول الأعمال ٢١.

البندان ٢١ و ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ج) المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

تقرير الأمين العام (A/51/704)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام (A/51/698)

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/736)

مشروع القرار (A/51/L.49)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتكون مشروع القرار A/51/L.49 من جزأين. الجزء ألف بعنوان "المساعدة الدولية الطارئة من أجل احلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها"، والجزء باء بعنوان "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين".

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/51/L.49. ويرد في الوثيقة A/51/736 تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.49. أود أن أضيف هنا أن المقدمين الجدد لمشروع القرار هم أذربيجان، اسبانيا، استونيا، أفغانستان، ألبانيا، أيسلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تركمانستان، تونس، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، غيانا، غينيا - بيساو، فنلندا، قبرص، كندا، لختنشتاين، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المغرب، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.49؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٩٥/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل موقفهم من القرار الذي اعتمد توا.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن باكستان، خلافا للسنوات الماضية، لم تشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بأفغانستان هذا العام، نظرا لتحفظاتها على فقرتين من منطوق القرار.

إن تحفظنا الأول يعزى إلى الفقرة ١٠ من الجزء ألف من منطوق القرار ١٩٥/٥١ المعنون "المساعدة الدولية الطارئة من أجل احلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها". وفي حين أن باكستان لا تتغاضى عن أية أعمال تمييزية يقوم بها فصيل أفغاني ضد النساء والأطفال، فإننا لا نرى أي تبرير لإقامة صلة - مثلما تفعله هذه الفقرة - بين المساعدة الإنسانية والمسائل الاجتماعية. ونحن نرى أن هذه الفقرة من القرار مناقضة للمبادئ التي تحكم المساعدة الإنسانية وتشكل سابقة يؤسف لها.

وتحفظنا الثاني يعزى إلى الفقرة ٨ من الجزء باء من منطوق القرار ١٩٥/٥١ المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين". وهذه الفقرة لا تعطي صورة كاملة للتقدم الذي أحرزته مؤخرا بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، ولا النتائج التي أسفرت عنها الجهود التكميلية التي بذلتها باكستان في هذا الصدد من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الفصائل المتحاربة يكون وقفا فوريا وغير مشروط ودائما وممكن التحقق منه.

وخلال هذه المفاوضات توصل الطرفان الأفغانيان إلى تفاهم واسع النطاق على عناصر وقف إطلاق النار، وهي تتضمن إنشاء لجنة لوقف إطلاق النار تتألف من ممثلين من كلا الطرفين، وتبادل سجناء الحرب والجثث، وما إلى ذلك. وقد تم التوصل أيضا إلى تفاهم واسع النطاق بين الأطراف المعنية مفاده أن الخطوة المقبلة ستتمثل في تشكيل لجنة سياسية أو مجلس تمثيلي كامل ذي قاعدة عريضة على الرغم من أن بعض الخلافات لا تزال قائمة بشأن تشكيله والتعاقب على رئاسته، فضلا عن مسألة تسريح الميليشيات المسلحة، وجمع الأسلحة الثقيلة، والتجريد من السلاح وإنشاء قوة أمنية وطنية.

والفقرة ٨ التي توجز العناصر الممكنة لوضع خطة للسلام تضع بصورة خاطئة احتمال تجريد كابول من السلاح في المقام الثاني في هذه الفقرة بدلا من أن تكون أحد الأعمال التي يقوم بها المجلس التمثيلي ذي القاعدة العريضة. ووضع هذا العنصر في المقام الثاني يستدعي التساؤل عن الهيئة التي ستتفاوض بشأن تجريد كابول من السلاح والإشراف عليه.

إن تجريد كابول من السلاح، مثلما يراه الأفغانيون أنفسهم، ينبغي أن يكون أحد المهام الموكولة إلى اللجنة السياسية أو المجلس التمثيلي ذي القاعدة العريضة. وهذا الشذوذ الموجود في القرار لن يجعل من تحقيق خطة السلام أمرا صعبا فحسب، وإنما سيزيد من صعوبة العمل الصعب فعلا الذي يقوم به السيد هول.

إن باكستان تؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، وفي الوقت نفسه، يحدونا وطيد الأمل، ونتوقع أن تفسر اللجنة الخاصة الولاية المنصوص عليها في القرار بطريقة براغماتية ومرنة بهدف إحلال سلام دائم وإجراء مصالحة وطنية في أفغانستان في أقرب وقت ممكن. ولا يساورنا شك في حنكة السيد نوربرت هول السياسية وقدرته على إنجاز هذه المهمة الهامة.

السيد هورميل (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء على هذا القرار، ومع ذلك نشعر أنه يتوجب علينا أن نعرب عن قلقنا من أن يؤدي هذا القرار إلى تجاوز الحد الأعلى للميزانية الذي التزمت به هذه المنظمة وهو ٢,٦٠٨ بليون دولار. وتتوقع الولايات المتحدة، تفاديا لهذا الاحتمال، أن يتم التعويض عن تكلفة هذا القرار بوفورات في نفقات أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن نختتم نظرنا في هذين البندين، تحدوني الثقة بأن أعضاء المجلس سيشاركونني في توجيه الشكر إلى السفير أرنيست سوشاريبا، ممثل النمسا، الذي أنجز مهمة طويلة وصعبة تمثلت في إجراء المشاورات والمفاوضات بشأن القرارين المتخذين في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٢١ من جدول الأعمال والبند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٧ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام (A/51/703)

مشروع القرار (A/51/L.63)

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/L.739)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل شيلي كي يقوم بعرض مشروع القرار A/51/L.63.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار

بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، الوارد في الوثيقة A/51/L.63.

إن مشروع القرار هذا يجدد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، ويجددها في نهاية المطاف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وذلك اعتمادا على التوصية التي يتضمنها التقرير الذي يقدمه الأمين العام في نهاية الفصل الأول.

وتؤكد الفقرة ١ من المنطوق، من جديد، على العمل الذي سوف تقوم به البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية: ألا وهو رصد الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي، وتقديم المساعدة التقنية للتنمية المؤسسية في تدريب الشرطة وفي إقامة نظام قضائي محايد، ودعم تطوير برامج لتشجيع وحماية حقوق الإنسان لضمان التعايش وتوطيد الديمقراطية والمؤسسات في هايتي.

وعلى غرار التقليد المتبع في مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع، هناك فقرات تعيد التأكيد على التزام المجتمع الدولي بالتنمية في هايتي ودعم الأمين العام المستمر لجهود إعادة البناء في البلد.

وأود أن أعرب عن امتناني الخالص للأمين العام ولجميع موظفي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وللبلدان المساهمة على تعاونها خلال كل هذه السنوات في العمل الخاص باستعادة الديمقراطية في هايتي وإنعاشها اقتصاديا. ومن الواضح أنه لولا مشاركتها لكان من المستحيل على شعب هايتي تحقيق هذا التقدم الذي نشهده اليوم، والذي يحق لنا جميعا أن نفخر به.

ولقد تم تحقيق إنجاز تاريخي هام بعقد الانتخابات الرئاسية وتولي السيد رينيه بريفال الرئاسة، خلفا للرئيس المعتزل السيد جين برتراند اريستيد. إن نقل السلطة هذا من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى رئيس آخر اختير أيضا في عملية انتخاب ديمقراطية كان أول حدث سياسي من نوعه في تاريخ هايتي. وبذلك بدأت مرحلة جديدة واعدة بالنسبة لشعب هايتي. وينبغي لنا أن نسدي له كل دعم في جهوده من أجل إعادة البناء الاقتصادي.

إن البعثة المدنية الدولية في هايتي ومنظومة الأمم المتحدة تواجهان تحديا كبيرا يتمثل في توطيد التقدم الذي تحقق في هايتي. ونحن نثق بأن العمل الفعال الذي يقوم به موظفو البعثة والخبرة الواسعة لمنظومة الأمم المتحدة في العمل من أجل دعم التنمية سيكونان الدعامة التي ترتكز عليها المرحلة الجديدة من التعاون الذي يجب تقديمه لهايتي.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسر الأرجنتين أيما سرور أن تتبنى، مع مجموعة أصدقاء هايتي، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.63، الذي عرضه الآن ممثل شيلي.

إن مشروع القرار هذا يرمي إلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي، وهو السبيل الوحيد لضمان التنمية الحقيقية المستدامة. ونحن ممتنون للتقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام ومتفقون مع استنتاجاته المتفائلة. ولهذا نكرر الإعراب عن دعمنا للبعثة المدنية الدولية في هايتي ونهنئ الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى، والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، السيد سيسار غافيريا على أعمالهما.

إن الأرجنتين مهتمة منذ وقت طويل بالحالة العامة في هايتي وبالتقدم الذي حققته على طريق الديمقراطية وبتوطيد هذا التقدم، وبنجاعة اقتصادها، وبالمشاركة الإقليمية والدولية الملائمة، وبتنمية هذا البلد العزيز علينا. ولا ينبغي للأمم المتحدة أن تتناول هايتي، سواء كحالة أو كبلد، باتباع الأساليب التقليدية. إن هايتي، في رأينا جزء هام جدا من منطقة البحر الكاريبي ولها إسهامها القيم والضروري في نصف الكرة الغربي، كما أن هايتي تمثل إسهامات ثقافية فرانكفونية وقيما فريدة في نوعها.

لقد كانت هايتي كان بلدا مستقلا عندما كانت بلدان كثيرة في أمريكا لا تزال مستعمرة. لذلك فإن

هايتي، بعد سنوات عديدة من الحكم السيئ، تستحق فرصة ممتدة لإعادة إقامة مؤسسات قوية. وقد أعربت منظمتنا سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، عن التشجيع اللازم لتأييد السيد بريفال وحكومته في جهودهما للقيام بهذا العمل. ونحن نثق بأن هذا التأييد سيستمر بالشكل المطلوب.

لقد شاركت الأرجنتين في مسألة هايتي قبل استعادة الديمقراطية. ونحن نعتقد أنه لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نترك الجهود السياسية والمادية اللازمة لحل مشاكل هايتي للبلدان الأخرى ذات الاهتمامات الإنسانية المماثلة وحدها.

وأخيرا، نعتقد أنه إذا كانت هناك قضية مشتركة توحد فيما بيننا في أمريكا، فإنها قضية الديمقراطية. وفي هايتي اليوم فإن هذه هي القضية على وجه التحديد.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أتكلم اليوم عن مسألة حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي وعن مشروع القرار بشأن ذلك الموضوع.

منذ أن اجتمعنا هنا في آب/أغسطس للنظر في ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي، وقع عدد من الأحداث التي كان لها أثر على السياق الذي ننظر فيه في هذا القرار.

أولا، ذكر الأمين العام أنه وإن كان الهدوء العام قد اضطرب في شهر آب/أغسطس، فقد تحسنت الحالة الأمنية العامة. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى الالتزام العام من جانب حكومة هايتي بحسم مسألة التزاماتها للجنود المسرحين، وسن البرلمان تشريعا اقتصاديا هاما والتحسن المطرد في أداء قوة الحفاظ على الأمن العام الجديدة، وهي الشرطة الوطنية الهايتية. وعلى الرغم من أن البعثة المدنية الدولية في هايتي أصدرت تقريرا مزعجا في شهر تموز/يوليه عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها الشرطة الوطنية في هايتي، فقد ذكر الأمين العام الآن أن التحرك الحازم لحكومة هايتي استجابة لتلك المعلومات نجح في وضع حد لأخطر الانتهاكات. لذلك نود أن نشيد بالسلطات الهايتية لجهودها المتسقة في مجال الأمن العام البالغ الأهمية.

ويواصل المدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي وموظفوها القيام بعمل قيم للغاية، ونعتقد أنه قد تحقق بفضلهم التقدم صوب الاحترام الكامل لحكم القانون وحقوق الإنسان الذي نشهده في هايتي. وتولي كندا أهمية خاصة لأعمال البعثة المدنية الدولية في هايتي في التوعية بحقوق الإنسان وفي تقديم المشورة إلى الحكومة والمنظمات في هايتي بشأن طرق تعزيز احترام حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، ساعدت البعثة المدنية الدولية في هايتي على صياغة مشروع قانون السجون، وعملت على نحو وثيق مع مكتب المفتش العام لتحسين قدرته على إجراء التحقيقات الداخلية والتدابير التأديبية.

ويلاحظ الأمين العام في تقريره أن حركة الإصلاح القضائي لم تواكب التقدم الذي تحقق في الشرطة المدنية الهايتية والإدارة الجنائية. وقد استرعت البعثة المدنية الدولية في هايتي الاهتمام في أيلول/سبتمبر - عن حق - إلى تفاقم مشكلة طول فترة الاحتجاز قبل المحاكمة. إن الأهمية الحيوية للإصلاح القضائي، أمر لا يحتاج الى المزيد من التأكيد. ونحن نرحب بجميع المساعدات التي يمكن أن تقدمها البعثة المدنية الدولية في هايتي في تدريب الرسميين على مبادئ وعمليات حقوق الانسان الأساسية. وإن كندا، من جانبها، تولي الأولوية في برامج مساعداتها الثنائية للإصلاح القضائي، تقديرا للدور الأساسي لعملية الإصلاح هذه في استقرار البلد على المدى الطويل.

وتعتقد كندا، في ضوء هذه التطورات، أن هايتي دخلت مرحلة انتقالية. ومن الواضح أن أجل بعثة حفظ السلام في هايتي يقترب من نهايته، وأننا نتحرك الآن صوب مرحلة تزداد فيها أهمية أنشطة بناء السلم. ومع استقرار الحالة في هايتي وتهيئة الظروف لتنمية اقتصادية طويلة الأجل، تتزايد أهمية الأنشطة التي تعزز الديمقراطية والمجتمع المدني.

ويسعدنا أن نسجل أن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يطالب بتقديم تقرير بشأن تطور ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي في المستقبل وأن التقرير الذي سيقدمه الأمين العام سيبين طبيعة الوجود الدولي الذي يمكن أن يعقب بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. وقد دللت البعثة على قدرتها على أن تكون قوة فعالة لصالح هايتي طوال السنوات الطويلة الماضية، ويمكننا الآن أن نتصور إعطاء البعثة المدنية الدولية في هايتي أنشطة جديدة ومختلفة في ميدان بناء السلم، وبناء المؤسسات وتقديم المساعدة التقنية. ونحث جميع الوفود والوكالات المتخصصة كي تنضم إلينا في تطوير طرق مبتكرة لتقديم المساعدة إلى حكومة هايتي.

ويتضح من مشروع القرار المعروض علينا، فيما نعتقد، أننا لم نستطع - مع الأسف - تمديد ولاية البعثة في هذه المرحلة، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، كما طلب الرئيس بريفال أصلا. ولكننا واثقون من أن الجمعية العامة ستكون في موقف يستجيب بالكامل لمطلب الرئيس في تموز/يوليه ١٩٩٧.

وفي الختام، نود أن نؤكد لحكومة هايتي دعم حكومة كندا المتواصل لها في التغلب على التحديات التي تواجهها في هذه المرحلة الصعبة من توطيد التقدم الذي تحقق طوال السنتين الماضيتين. ويسعدنا أيضا أن نعرب هنا عن تقديرنا للعمل البالغ الأهمية الذي تضطلع به البعثة المدنية الدولية في هايتي في الميدان وأن نشيد بالدور الحيوي الذي تقوم به.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي. وتنضم البلدان التالية - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، إلى هذا البيان. وتنضم أيسلندا والنرويج أيضا إلى هذا البيان.

إن توطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان مستمر في هايتي. وقد اتخذت حكومة الرئيس بريفال ورئيس الوزراء سمارث خطوات هامة من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تواجه البلد. وتستمر الجهود في بناء المؤسسات اللازمة لمساندة الديمقراطية. وبدأ التأكيد على بناء المؤسسات والاصلاح من جانب الحكومة. والسلطات المختصة والمجتمع الدولي يؤتي ثماره. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذه التطورات، بالإضافة إلى تصميم السلطات في هايتي على التمسك بحقوق الإنسان وضمان مساءلة منتهكي حقوق الانسان. ونحن، إلى جانب أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، نؤيد هذه العملية بنشاط.

ومع ذلك، يبين تقرير الأمين العام أنه بالرغم من هذه التطورات، لا تزال الحالة هشة. ويؤكد العنف الذي اتسمت به شهور الصيف ضرورة مواصلة التحلي باليقظة. وبالرغم من التحسينات في حالة حقوق الانسان، لا يزال هناك سبب للقلق الخطير في عدة مجالات، ولا سيما في المجال القضائي، حيث توجد انتهاكات خطيرة للإجراءات القانونية والدستورية وعدم احترام مستمر للأصول القضائية المرعية. وهناك حالات عديدة من الاحتجاز لفترات طويلة في السجون ومراكز الشرطة قبل المحاكمة. ولا تزال ترد تقارير عن استخدام القوة بشكل مفرط من جانب أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، رغم أن هذا يحدث بنسبة قليلة. ومن ضمن هذه الحالات تقارير عن الإعدام بدون محاكمة، والادعاءات الخاصة بضرب الافراد في مراكز الشرطة. وهناك دلائل إيجابية قليلة على التقدم في التحقيقات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

وفي ظل هذه الظروف، من الواضح أن العمل المستمر من جانب بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي يعتبر ضروريا في جهود تعزيز وتوطيد الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. وتقوم البعثة المدنية الدولية في هايتي بدور حيوي في رصد احترام حقوق الانسان من جانب قوات الأمن، وتقديم المساعدة التقنية لبناء المؤسسات، ولا سيما في تدريب

الشرطة والقضاء، ودعم تطوير برنامج لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهذه الأنشطة لازمة لتهيئة المناخ اللازم من الحرية والتسامح لتوطيد طويل الأمد للديمقراطية وحكم القانون في هايتي.

لقد شارك أعضاء الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع القرار هذا، الذي يمدد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. ونؤكد مرة أخرى أهمية تقديم التمويل المضمون لهذه العملية وضمان أن تتمتع بدرجة من اليقين فيما يتعلق بطول ولايتها. وسنكون مستعدين للنظر في مزيد من تمديد هذه الولاية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ اذا أوصى الأمين العام بذلك في التقرير الذي سيقدمه وفقا للفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أذكر أن وفدي يضم صوته إلى الملاحظات التي أدلى بها سفير أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن استعادة القانون في هايتي مهمة طويلة الأمد. فهي لا تستند فعلا الى تقاليد ديمقراطية عميقة الجذور أو الى موارد كافية. ففي كثير من الحالات، كان من الضروري إزالة الهياكل القديمة بالكامل. وفي حالات أخرى، كان لا بد من إصلاح الهياكل غير المناسبة.

وليس من المدهش أن هذا الفهم لا يزال بعيدا عن الكمال، كما أوضحه تقرير الأمين العام. إن الصورة التي يصفها للحالة في هايتي لم تتحسن. وهو يوضح أن تقدما كبيرا قد أحرز في تقوية وتحديث الشرطة الوطنية الهايتية، رغم أنه لا تزال توجد فجوات. وهو يقول أيضا إن وضع المؤسسات القضائية والقانونية لا يزال مثار قلق.

لذلك، يجب أن يتواصل الجهد، والأمر يتوقف أولا وأخيرا على سلطات هايتي وشعبها لبذل هذا الجهد. ولكن الأمر يتوقف أيضا على الأمم المتحدة، وهذا لسببين هما: بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي التي أنشأها مجلس الأمن، والبعثة المدنية الدولية في هايتي التي أنشأتها الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أشيد إشادة خاصة بجميع موظفي هاتين البعثتين على عملهم المميز وما أظهروه من تفان في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم.

لقد قرر مجلس الأمن مؤخرا في القرار ١٠٨٦ (١٩٩٦) أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧. وبموجب ذلك القرار، فإن الولاية ستمدد حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إذا أوصى الأمين العام بذلك، من دون أن يتخذ مجلس الأمن قرارا جديدا.

واليوم، يُطلب إلى الجمعية العامة أن تمدد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى التاريخ نفسه، أي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. ولقد أوصى الأمين العام بتمديد هذه الولاية حتى نهاية العام المقبل، الأمر الذي يتطابق مع الطلب الذي تقدم به الرئيس رينيه بريفال. أما الاعتبارات التي تتعلق بالبعثة والتي أفضت بأصدقاء الأمين العام أصدقاء هايتي، بالاتفاق مع الوفد الهايتي، إلى تقديم مشروع قرار يدعو إلى تمديد تبلغ فترته سبعة أشهر فهي اعتبارات محض مالية. وفي الوقت نفسه، فإن مشروع القرار يترك الإمكانية مفتوحة أمام الجمعية العامة لاتخاذ مقرر جديد بتمديد الولاية حتى نهاية عام ١٩٩٧.

وفرنسا، بوصفها من مقدمي مشروع القرار ومن المساهمين في تقديم المساعدة إلى هايتي من أجل إرساء حكم القانون، تأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا بإجماع تأييد الجمعية العامة مثلما حظيت به نصوص سابقة بشأن الموضوع.

السيد ليلونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بينما تتناول الجمعية العامة مرة أخرى بند جدول الأعمال المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"، يود الوفد الهايتي أن يجدد شكره الصادق والعميق للمجتمع الدولي على الاهتمام الذي أبداه للكفاح الذي يخوضه الشعب الهايتي من أجل الديمقراطية والتغيير.

ويكفي أن نتذكر الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تنظيم إجراء أول انتخابات حرة وديمقراطية في البلد في عام ١٩٩٠، وفي التعبئة والمقاومة ضد الانقلاب الذي حدث يوم ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، وفي إحياء العملية الديمقراطية في هايتي يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ومنذ العودة إلى النظام الدستوري، توفر الأمم المتحدة للسلطات الهايتية المساعدة التي لا غنى عنها في العمل على إعادة بناء البلد.

ولا يسعني في هذه المناسبة الخاصة جدا إلا أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالى، لالتزامه الثابت والجهود الدؤوبة التي بذلها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي.

إن جوانب التقدم في بلادنا في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية هي بلا شك مبعث ارتياح شعب هايتي، فضلا عن الأمم المتحدة التي بذلت جهودا رئيسية من أجل تحقيق هذا الأمر. وتقوم البعثة المدنية الدولية في هايتي بمساعدة السلطات الهايتية على تعزيز ما أنجز بالفعل، وذلك من خلال إقامة أو إعادة بناء مؤسسات البلد. ويشترك موظفو الأمم المتحدة في البرامج الحكومية لتدريب الشرطة والإصلاح القضائي والجنائي.

وترعى الأمم المتحدة برامج تثقيفية في مجال حقوق الإنسان لكي يدخل احترام الحريات الأساسية كجزء من عادات شعبنا، ولا سيما في ممارسات الشرطة الوطنية. وقد بدأ هذا الجهد يؤتي ثماره. ويسرنا أن نلاحظ أن أعمال الشرطة التي تنتهك كرامة الفرد أخذت تنحسر بفضل الكفاح اليقظ ضد الوحشية التي كانت تمارسها الشرطة، وسوء استعمال السلطة والفساد. وتجدر الملاحظة كذلك أن الوحدات المسؤولة عن التصدي للتهديد للنظام العام تمكنت مؤخرا من معالجة مثل تلك الحالات بحزم واحتراف وبصيرة، تجمع بين الهدوء والتأهب.

ويشارك المجتمع الدولي أيضا في الجهود التي تبذلها الحكومة على صعيد التنمية الاقتصادية. فمن خلال وكالات الأمم المتحدة، نتلقى مساعدة اقتصادية كبيرة. ولا تزال هذه المساعدة تسهم في التخفيف من آثار الفقر المنتشر في بلدنا، في الوقت الذي ننتظر أن تعيد الجهود التي تبذلها الحكومة انطلاقة الاقتصاد عملا على تحقيق نتائج ملموسة. وبموافقة مجلسنا الوطني على القانونين المتعلقين بالإصلاح الإداري وتحديث المؤسسات العامة أمكن اختتام المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، وقد بدأت تلك المؤسسات فعلا في تقديم أموال لتمويل البرامج الإنمائية التي قررتها الحكومة.

كذلك تقوم الحكومات الصديقة بمساعدة حكومتنا بسخاء لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية - الاقتصادية. وهذا أحد مظاهر تضامن المجتمع الدولي الذي نكن له مشاعر قلبية والذي يشعر الشعب الهايتي إزاءه بالامتنان العميق.

وعلى الرغم مما أحرز من تقدم بارز، لا يزال يتعين القيام بعمل كثير من أجل هايتي كي تتمكن في النهاية من أن تطوي صفحة الماضي الذي اتصف بالعنف والفشل، ولا تزال أهواله تلاحق سكانها. ويجب أن نعزز الديمقراطية، وننجز عملنا بشأن قوة الشرطة، وننشئ مؤسسات قوية، ونطهر النظام القضائي ونجعله أكثر فعالية. ولا تزال حكومة هايتي وشعبها يعتمدان على دعم المجتمع الدولي لهما للمساعدة على استمرار هذا الجهد الهائل من أجل بناء دولة ديمقراطية.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/51/L.63.

إن تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار وارد في الوثيقة A/51/739.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/51/L.63؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.63 (القرار ١٩٦/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة تعليلا للتصويت بعد التصويت.

السيد هورميل (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نؤيد تأييدا كاملا تجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي. إن مشاركة الأمم المتحدة لمنظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية في هايتي تعتبر نموذجا للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومع ذلك، نشعر بالقلق من أن يؤدي هذا القرار إلى تجاوز الحد الأعلى للميزانية الذي التزمت به هذه المنظمة، وهو ٢,٦٠٨ بليون دولار. وتتوقع الولايات المتحدة، تفاديا لهذا الاحتمال، أن يتم التعويض بشكل كامل عن تكلفة هذه البعثة بوفورات في نفقات أخرى للأمم المتحدة.

وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا قويا أن الجهود التي تبذلها البعثة المدنية الدولية في هايتي تسهم إسهاما كبيرا في مواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان عموما في هايتي. وإن البعثة المدنية الدولية في هايتي، إذ تعمل عن كثب مع حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي وغيرها، تتجه نحو تعزيز مناخ الحرية والتسامح، والعمل على تطوير المؤسسات الديمقراطية والتحقق من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أغاثوكليوس (قبرص).

ونحن نوافق على التقرير الأخير للبعثة المدنية الدولية في هايتي بشأن الحالة العامة في هايتي، الذي يذكر عددا من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد الأمن، لكنه ينوه أيضا بالتحسينات التي حققتها الشرطة الوطنية الهايتية. ومع أن الحوادث المشار إليها آنفا تدعو إلى الأسف، يجب النظر إليها في السياق الأوسع لتاريخ هايتي الحديث. وعلى سبيل المثال فإن منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية تذكر بأن عددا كبيرا يصل إلى ٣ ٠٠٠ من الهايتيين وقعوا ضحية لإعدامات سياسية وخارج نطاق القانون خلال فترة الحكم العسكري من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٤. وعلى الرغم من أن سجل حقوق الإنسان للحكومة الهايتية الحالية قد حقق تحسنا هائلا عما كان عليه في ظل الطغمة العسكرية السابقة، فمن الضروري تحقيق تقدم أكبر لبناء مجتمع يقوم على سيادة القانون. وستواصل البعثة المدنية الدولية في هايتي القيام بدور هام في هذه العملية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في معرض تعليل التصويت بعد التصويت.

بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقارير الأمين العام (A/51/338 و A/51/693 و A/51/695)

مشاريع القرارات (A/51/L.18/Rev.1 و A/51/L.57 و A/51/L.58)

تقارير اللجنة الخامسة (A/51/723 و A/51/734 و A/51/735)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك لعرض مشروعي القرارين A/51/L.57 و A/51/L.58.

السيد البين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يتشرف وفد المكسيك بأن يعرض مشروع القرار بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا الوارد في الوثيقة A/51/L.57، نيابة عن مقدمي مشروع القرار الأصليين الذين تظهر أسماؤهم في

الوثيقة. وقد انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، الدانمرك، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النمسا، هولندا.

ويلاحظ أن جزء الديباجة من مشروع القرار يتضمن إشارات إلى قرارات سابقة وإلى تقارير كل من مدير البعثة والأمين العام. وتشير الديباجة أيضا إلى الدعم الذي تتلقاه البعثة من الطرفين، وجهود الحكومة لمكافحة الإفلات من العقاب، ووقف الأعمال العدائية، والتقدم الباعث على الارتياح المحرز في عملية التفاوض، وطلب الطرفين بأن تتحقق الأمم المتحدة من جميع الاتفاقات الناشئة عن المفاوضات.

وبهذا الأساس، يرحب جزء المنطوق ويحيط علما بشعور من الارتياح بتقريري الأمين ومدير البعثة. ويطلب مشروع القرار من الطرفين أن يواصلا جهودهما للامتثال لالتزاماتهما في مجال حقوق الإنسان، وهو يشجعهما على المحافظة على الزخم الحالي لعملية التفاوض من أجل أن يكفلا التوقيع، كما اتفقا، على اتفاق السلم الوطيد والدائم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويقرر الإذن بتجديد ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. وخلال تلك الفترة يطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن كيفية إعادة تصميم هيكل البعثة وملاك موظفيها بعد توقيع الاتفاق. وعلى أساس هذه التوصيات، تتخذ القرارات اللاحقة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مشروع القرار يدعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى تكثيف دعمه لعملية السلام، وخصوصا عن طريق تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لعملية السلام الذي أنشأه الأمين العام.

أما بعد، فأود أن أوضح أن مقدمي مشروع القرار قد أجروا مشاورات مع السلطات المختصة في الأمانة العامة التي أبلغتهم أن الأنشطة المنصوص عليها في مشروع القرار لن يترتب عليها حصص إضافية من الدول الأعضاء في الميزانية الحالية.

وأخيرا أود أن أوضح أن مقدمي المشروع مقتنعون بأن أبناء غواتيمالا، بعد ٣٤ سنة من الكفاح المسلح، على عتبة السلام وهم مستعدون لبناء برنامج جديد للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدهم. وإن قدرات الأمم المتحدة وحضورها أمر لازم لضمان تحويل الاتفاقات إلى إجراءات ملموسة وفعالة. ولضمان هذا، لا بد من توفر التفاهم والتعاون والدعم من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة. إن الشعب الغواتيمالي يستحق هذه الفرصة. ولهذا فإن مقدمي مشروع القرار A/51/L.57 يدعون الجمعية العامة إلى اعتماده بالإجماع.

كذلك يتشرف وفد المكسيك أن يعرض مشروع القرار المعنون "مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور"، الوارد في الوثيقة A/51/L.58 بالنيابة عن مقدمي المشروع. وبالإضافة إلى المقدمين الذين تظهر أسماؤهم في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى المقدمين وهي الاتحاد الروسي، المانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، الدانمرك، السلفادور، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النمسا، هولندا.

وبعد الإشارة إلى مختلف السوابق وإلى تقرير الأمين العام، يعبر جزء الديباجة عن الشعور بالارتياح إزاء جهود حكومة السلفادور من أجل الامتثال للالتزامات الواردة في اتفاقات السلام، ويرحب بالتقدم المحرز نحو إقامة مجتمع يتسم بالديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويشيد بالدول الأعضاء التي أسهمت في عملية السلام في السلفادور بالأفراد والتبرعات وبمشاريع المساعدة التقنية والمالية.

وفي جزء المنطوق، يرحب مشروع القرار ببقاء السلفادور، حكومة وشعبا، على التزامها بتدعيم عملية السلام. ويشيد بإنجازات مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور. وتلاحظ الجمعية العامة مع الارتياح التزام حكومة السلفادور والأطراف الأخرى بالتنفيذ الكامل لأحكام اتفاقات السلام وتحثها على إنجاز تنفيذها بدون إبطاء.

وتقر الجمعية العامة في مشروع القرار بانتهاء عمل مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور. وتقرر أن يجري تنفيذ مسؤوليات التحقق والمساعي الحميدة الموكولة للأمم المتحدة عن طريق زيارات دورية يقوم بها للسلفادور مبعوث رفيع المستوى من مقر الأمم المتحدة. وتقرر الجمعية أيضا أن تقوم وحدة دعم صغيرة في السلفادور، تتلقى في عملها الدعم الإداري من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة المبعوث لفترة ستة أشهر. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا الفريق سيتكون من أربعة موظفين فنيين فقط.

وفي هذا الصدد، أود أن أبين أن مقدمي مشروع القرار قد عقدوا مشاورات مع الهيئات المختصة في الأمانة العامة، التي أبلغتهم بأن الأنشطة الواردة في مشروع القرار لن تحتاج إلى مساهمات إضافية في الميزانية الحالية من جانب الدول الأعضاء. ويشير مشروع القرار أيضا إلى أهمية التعاون فيما بين مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة، ويطلب مرة أخرى إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية أن تواصل تقديم المساعدة إلى عملية التنمية في السلفادور.

وأخيرا يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة قبل نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن تنفيذ مشروع القرار، بما في ذلك إجراء تقييم لعملية السلام في السلفادور.

إن مقدمي مشروع القرار مقتنعون بأن المشروع سيعطي الدفعة الأخيرة اللازمة لضمان التوصل إلى حل كامل لجميع المسائل المتبقية المتصلة باتفاقات السلام. ولهذه الأسباب نأمل أن تعتمده الجمعية العامة بالإجماع.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم الآن باسم الاتحاد الأوروبي لأتناول مشروعي القرارين A/51/L.57 و A/51/L.58. وتؤيد البلدان المنتسبة التالية هذا البيان: إستونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا.

وينظر الاتحاد الأوروبي بارتياح بالغ إلى المراحل الختامية من عملية السلام في غواتيمالا. وتنص الاتفاقات الهامة التي وقعت في المكسيك وأوسلو وستكهولم ومدريد على تعزيز السلطة المدنية وتحديد دور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي، وعلى إرساء وقف حاسم لإطلاق النار. وتُجمل تلك الاتفاقات الخطوط الأساسية للإصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي، وتنص على إعادة دمج الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في الحياة السياسية.

وستتوج هذه العملية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بالتوقيع في مدينة غواتيمالا على اتفاق بشأن إقامة سلام وطيد ودائم واتفاق بشأن الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والتحقق منها. إن توقيع هذين الاتفاقين سينهي أطول صراع استمر في أمريكا الوسطى، وسيكفل للمرة الأولى منذ ما يزيد على ٣٠ عاما أن تصبح المنطقة خالية من الصراع الأهلي.

ولم تتحقق هذه النتيجة بدون صعوبات. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بالإرادة والمثابرة اللتين تحلت بهما جميع الأطراف المعنية في التغلب على الصعوبات وبذل الجهود المشتركة لبناء مجتمع ديمقراطي في غواتيمالا يرتكز على حكم القانون ويكون مفتوحا أمام جميع مواطنيها للاشتراك فيه على قدم المساواة. وكان تأييد المجتمع الدولي فعالا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، في المساعدة على تكليل هذه العملية بالنجاح.

لقد اقترن التقدم الذي تحقق على طاولة المفاوضات بتقدم ملموس في الامتثال للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، كما تم التأكيد عليه في التقرير الخامس لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا (A/50/1006) وفي تقرير الأمين العام (A/51/695). ومع ذلك، لا تزال الحالة خطيرة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالإفلات من العقاب. ونحن نرحب بالإرادة التي أظهرتها حكومة

الرئيس الفارو أرزو في مكافحة هذه المشكلة ونشيد بجهودها الدؤوبة.

إن توقيع اتفاقات السلام النهائية سوف يحمل في طياته مهام ومسؤوليات جديدة للأمم المتحدة. ونتطلع قدما إلى توصيات الأمين العام بشأن الكيفية التي ينبغي بها إعادة تشكيل هيكل بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا وهيئة موظفيها لتمكين البعثة من الوفاء بهذه الواجبات الجديدة. وفي الوقت نفسه، نؤيد تجديد ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ وفقا لتوصيات الأمين العام.

أما في السلفادور، فقد حافظت عملية السلام على زخمها وساهمت في توطيد دعائم النظام الديمقراطي، وحافظت على حكم القانون واحترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، وكما ورد في تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور (A/51/693)، هناك عدد من المجالات يجب بذل المزيد من الجهود فيها لتنفيذ اتفاقات السلام برمتها. ويقتضي الأمر اتخاذ تدابير أخرى في ميدان الأمن العام، بما في ذلك تعزيز الطابع المدني للشرطة المدنية الوطنية تعزيزا مؤسسيا وتطوير الأكاديمية الوطنية للأمن العام. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي يقدم المساعدة الفنية والمالية في هذه المجالات.

وفي ميدان حقوق الإنسان، لا يزال مكتب المستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان متعثرا في عمله لعدم كفاية التمويل. ويشعر الاتحاد الأوروبي أيضا بالقلق إزاء التهديدات المتكررة بالقتل الموجهة إلى المستشار الوطني، ويدعو الحكومة إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحمايتها وتقديم المسؤولين عن التهديدات إلى العدالة، ولم يعتمد بعد قانون الإجراءات الجنائية الذي سوف يكفل الامتثال لعدد من توصيات اللجنة المعنية بالكشف عن الحقيقة. ويواجه تنفيذ عدد من التدابير في ميدان الإصلاح الانتخابي بعض التأخيرات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بما توصل إليه الأمين العام من أن تنفيذ الالتزامات التي أخذتها الأطراف في اتفاقات السلام على نفسها يدخل حاليا مرحلته النهائية. وكان اشتراك الأمم المتحدة في المراحل المتعاقبة لعملية السلام عنصرا حيويا في ضمان تحقيق التقدم. ومن دواعي ترحيبنا أنه أصبح الآن بالإمكان تنفيذ مسؤوليات التحقق والمساعي الحميدة الموكولة للأمم المتحدة عن طريق زيارات دورية يقوم بها للسلفادور مبعوث رفيع المستوى من نيويورك. ونتطلع قدما إلى تلقي تقييم جديد لحالة عملية السلام في السلفادور من الأمين العام في غضون ستة أشهر.

السيد ويستيندروب (إسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يؤيد وفدي تأييدا كاملا ملاحظات الممثل الدائم لأيرلندا الذي تكلم توا باسم الاتحاد الأوروبي. ولكن أود أن أبدي بضع ملاحظات إضافية بوصف إسبانيا عضوا في فريق أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا ومساهما في بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

إن هذه لحظات حاسمة في تاريخ غواتيمالا. فبالنسبة لغواتيمالا سيكون عام ١٩٩٦ بالفعل معلما على الطريق لأنه ستتحقق في هذا العام تطلعات شعب بأكمله إلى السلم بتوقيع حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على اتفاق بشأن إقامة سلم وطيد ودائم. ومن دواعي فخر إسبانيا أن تشترك مع الأمم المتحدة في مناصرة الطرفين في هذه العملية.

ويسرنا أن نشهد التقدم الكبير الذي أحرز في المفاوضات التي أظهرت فيها حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا تصميمهما على المضي قدما صوب تحقيق منجزات محددة في كل جولة من جولات المفاوضات، تساعد في ذلك الأمم المتحدة مساعدة فعالة. ففي ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ وقع الطرفان في مدينة المكسيك اتفاقا بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وقعا اتفاقا بشأن تعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في المجتمع الديمقراطي. وقد

اكتسى هذان الاتفاقان أهمية كبرى وأرسيا أساسا متينا لإعادة البناء والمصالحة في غواتيمالا.

ونعتبر الآن في المراحل النهائية للمفاوضات، التي تجري وفقا للإطار الزمني الذي حددته الأطراف بتوقيع اتفاقات وقف إطلاق النار النهائي في النرويج في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والاتفاق الخاص بالاصلاحات المؤسسية والنظام الانتخابي الموقع في السويد في ٧ كانون الأول/ديسمبر، والاتفاق الخاص بقواعد ادماج الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في الحياة السياسية للمجتمع الموقع في مدريد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

وفي نفس ذلك اليوم، قامت حكومتي بناء على طلب الأطراف وبوساطة الأمم المتحدة، برعاية اجتماع للنظر في البرامج المحددة بشأن ادماج الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا وتسريح الجنود من الجيش الغواتيمالي؛ وقد حقق ذلك الاجتماع نتائج مرضية من أجل تحقيق نجاح هذا العنصر الهام من اتفاق السلام.

وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ستوقع كل من حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا الاتفاق الخاص بالسلم الثابت والدائم بالاضافة إلى الاتفاق الخاص بالجدول الزمني للتحقق من اتفاقات السلام. وستدخل المجموعة الكاملة من اتفاقات السلام حيز النفاذ في ذلك التاريخ، وبهذا تفتح غواتيمالا صفحة جديدة من تاريخها.

ومنذ اعتماد القرار ٥٠/٢٢٠ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، تقوم بتنفيذ ولايتها للتحقق بشأن حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات. ويحيط وفدي علما باهتمام بالتقرير الخامس لمدير البعثة (A/50/1006) المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ وباستنتاجاته.

ويسعدنا أن يقول الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (A/51/695) أن دور بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا قد سجل تغييرات إيجابية في غواتيمالا، وأن البعثة قد أكدت على نحو متزايد على بناء المؤسسات، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة العدالة. وإننا ننضم إلى الأمين العام في ثنائه على الجهود الجارية من جانب حكومة الرئيس آرزو من أجل مكافحة الإفلات من العقاب في وضع لا يزال هشا فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ونتفق أيضا مع تحليله للمناقشات التي يجب أن تجرى لتصحيح جوانب القصور التي طال أمدها في المؤسسات المكلفة بمنع جرائم انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم.

وبموجب مشروع القرار A/51/L.57 الذي صاغته اسبانيا وتشارك في تقديمه مع أصدقاء غواتيمالا الآخرين، والذي توشك الجمعية العامة على اعتماده بتوافق الآراء، تجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، وفقا لتوصيات الأمين العام. وسيمكن هذا الأمم المتحدة من الإعداد للمهام الجديدة للتحقق من جميع الاتفاقات، حسب طلب الأطراف. وخلال هذا الوقت يتعين على بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان أن تبدأ التحقق من جميع التدابير العاجلة المعتمدة في هذه الفترة.

وتدرك حكومتي تماما المسؤولية التاريخية للمجتمع الدولي من أجل ضمان أن تحقق حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا سلما ثابتا ودائما يسانده التزام راسخ بضمان تنفيذه على نحو ناجح. ولا يجب أن نعطل هذا بأي حال من الأحوال بسبب اعتبارات أخرى غير توطيد الديمقراطية وتكريس دولة القانون، والمصالحة الوطنية، والتنمية والرفاه لشعب غواتيمالا في مناخ من الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان. ولهذا، يراودنا الأمل بأن الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء سترتفع إلى مستوى هذه المهمة.

وليس هناك أدنى شك في أن أسبانيا ستواصل مساعدة الأطراف وجميع المجتمع الغواتيمالي حتى تتحقق أمانيهم المشبوبة من أجل السلم والديمقراطية.

ويوافق وفدي بالكامل أيضا على بيان ممثل أيرلندا، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بمشروع القرار (A/51/L.58) بشأن السلفادور. ومع ذلك، نود بوصفنا عضوا في مجموعة أصدقاء عملية السلام في السلفادور وكبلد يقدم الأفراد والمساعدة إلى وجود الأمم المتحدة في السلفادور، أن ندلي ببضع ملاحظات إضافية.

فبموجب مشروع القرار A/51/L.58، الذي نثق بأنه سيعتمد بتوافق الآراء، ستنفذ المسؤوليات عن التحقق والمساعي الحميدة المناطة بالأمم المتحدة من خلال زيارات دورية للسلفادور من جانب مبعوث على مستوى رفيع من مقر الأمم المتحدة، تسانده على مدى ستة أشهر وحدة دعم صغيرة في السلفادور، تعمل بدعم إداري من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويتفق هذا القرار مع توصيات الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (A/51/693)، ومع رغبات حكومة السلفادور وجبهة فيرناندو مارتي للتحرير الوطني. وترحب الجمعية العامة بالتقدم المحرز في تنفيذ المسائل المعلقة في اتفاقات السلم وبما تحقق من تقدم منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة للتحقق بموجب القرار ٢٢٦/٥٠ الصادر في أيار/مايو ١٩٩٦.

وتعتبر عملية السلام في السلفادور مثالا على أن حسن النية والالتزام الراسخ من جانب الأطراف، مع وقوف المجتمع الدولي إلى جانبهم، يوفر أساسا راسخا من أجل تحقيق إنجازات على طاولة التفاوض لتيسير الحياة اليومية لشعب السلفادور. ونحن جميعا تقع علينا مسؤولية ضمان تحقيق هذه النتيجة.

وقد أخذ وفدي علما بتقرير الأمين العام، ويسعده أن يرى التقدم المحرز في تنفيذ جوانب اتفاقات السلام، التي تعتبر إلى حد كبير نتيجة لجهود الرئيس كالديرون سول التي لا تكل.

ومما يكتسي أهمية خاصة مواصلة تعزيز المؤسسات المعنية بالأمن العام، من خلال آليات تشكل بإنشاء المجلس الوطني المعني بالأمن العام وتنفيذ قانون واجبات الشرطة الأخير. وكما ذكر الأمين العام، يعتبر هذا في الواقع أداة مثالية لإضفاء الطابع المهني على قوات الشرطة. ويجب أن تكون المؤسسات المعنية بالأمن العام قادرة على تحقيق الثقة بين الشعب في سياق الإطار المؤسسي الجديد، مع أخذ الحقائق الجديدة في السلفادور بعين الاعتبار.

ويعتمد توطيد الديمقراطية وتحسين مستوى معيشة الشعب على تعزيز المؤسسات واحترام الدولة القائمة على القانون. ونرحب بالاتفاق الموقع في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ بين المستشارة الوطنية ووزير الأمن العام لتنسيق أعمال مكتب المستشار الوطني والشرطة المدنية الوطنية في حالة ما إذا أدت التوترات الاجتماعية إلى إثارة العنف.

وتساعد هذه الآليات الداخلية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على ضمان فعالية الصكوك التي أنشأتها اتفاقات السلم من أجل تعزيز الديمقراطية. ونضم صوتنا الى صوت الأمين العام بأنه يجب أن تتوفر الموارد لمكتب المستشار الوطني ويجب أن يحظى بتعاون هيئات الدولة.

وبالاضافة إلى تعزيز المؤسسات، يجب أن تنفذ السلفادور أيضا التنمية والتعمير الوطنيين. إن برامج نقل الأراضي وبرامج المستوطنات البشرية الريفية تمضي قدما في حركتها الخاصة التي لا رجعة فيها. ولكن تعقيدات بعض هذه المسائل يتطلب حسن نية ومرونة من الأطراف، وتلك أمور مطلوبة لتنفيذ هذه الجوانب الهامة في اتفاقات السلم على نحو مرض.

إن البرامج العديدة الخاصة بالمساعدة التقنية وتعزيز المؤسسات التابعة لوكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تعتبر عاملا في توطيد عملية السلم، وبرامج المؤسسات المالية الدولية، والبلدان المانحة، بما فيها أسبانيا، تعكس الالتزام الراسخ من جانب المجتمع الدولي لمواصلة الوقوف إلى جانب السلفادور في جهودها في تعزيز تنميتها.

ونحن واثقون من أن الأطراف، سوف تستكمل تنفيذ الجوانب المعلقة من اتفاقات السلم وستعزز ما أحرز بالفعل، في الشهور الستة المقبلة. وتمتلك السلفادور في يديها الأدوات التي تحتاجها من أجل بدء فصل جديد في تاريخها يكون مثالا لبقية العالم، مثالا على الوئام، والديمقراطية والتنمية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في ثلاثة مشاريع قرارات معروضة عليها.

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/51/L.18/Rev.1 المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية".

ويرد في الوثيقة A/51/723 تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/51/L.18/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.18/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٩٧/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.57 المعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا".

ويرد في الوثيقة A/51/735 تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/51/L.57.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.57؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٩٨/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.58 المعنون "مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور".

ويرد في الوثيقة A/51/734 تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/51/L.58.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.58؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٩٩/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية الذي يرغب في تعليل موقفه من القرارات المتخذة توا. واسمحوا لي بأن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هورميل (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يقف الشعب الغواتيمالي اليوم على عتبة سلام حقيقي للمرة الأولى منذ ٣٦ عاما. ففي يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، ستوقع حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا اتفاقا شاملا في مدينة غواتيمالا ينهي الحرب الأهلية الطويلة والدموية في وطنهم، وهي الحرب التي أودت بحياة ٠٠٠ ١٠٠ نسمة. وإن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا سيساعد على كفالة التنفيذ الناجح لذلك الاتفاق.

إن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الانسان في غواتيمالا مسؤولة منذ عام ١٩٩٤ عن رصد التحقق من الالتزامات التي قطعتها على نفسها حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا. ولم يكن من المتصور لولا وجود بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا أنه كان بإمكان الطرفين أن يتوصلا إلى هذا الاتفاق. وتقوم البعثة، عن طريق المساعدة

في تعزيز احترام حقوق الانسان ووضع حد لإفلات الذين يسيئون لحقوق الإنسان من العقاب، بالمساعدة على تبديد مناخ الخوف وعدم الأمان الذي كان سائدا في غواتيمالا طوال ٣٦ عاما من الحرب الأهلية؛ وبذلك، تكون البعثة قد عجلت في وضع حد للحرب.

إن وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا وفر للطرفين وللشعب الغواتيمالي الثقة اللازمة للمضي قدما في عملية السلام في غواتيمالا. فقد عززت البعثة المؤسسات المدنية والحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان، وأجرت تحقيقات دقيقة وغير منحازة بشأن الادعاءات بإساءة حقوق الانسان، وقدمت تقارير عن ذلك. ووجود البعثة في جميع أنحاء غواتيمالا يوفر المساعدة المطلوبة لضحايا سوء المعاملة، وهناك العديدون منهم ممن يخشون مفاتحة السلطات الحكومية التي قد تكون متورطة في جوانب سوء المعاملة ماضيا أو حاضرا.

لقد حقق شعب السلفادور وحكومته وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تقدما هائلا في تنفيذ اتفاقات السلام لعام ١٩٩٢ بمساعدة الأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب أن يتخذ الطرفان كل التدابير الضرورية لإنجاز العناصر القليلة المتبقية من اتفاقات تشابولتيبيك. ولا ريب أن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الطرفان والشعب السلفادوري من أجل تنفيذ اتفاقات السلام وتعزيز المكاسب الهامة التي تحققت.

ولقد قدمت الولايات المتحدة قرابة ٣٠٠ مليون دولار من المساعدات الثنائية بغية تمويل إعادة الإعمار في السلفادور وتحقيق المصالحة فيها. ونحن لا نزال نساعد حكومة السلفادور وشعبها من خلال المساعدات والتجارة وبرامج التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

إن تنفيذ اتفاقات تشابولتيبيك تقوم برصده الأمم المتحدة التي كانت تسعى الى الإبقاء على وجود مناسب لها في السلفادور طوال السنوات الخمس الماضية. ولقد أعيد تشكيل البعثة في السابق مرتين تلبية لما تتطلبه ولايتها. وفي ضوء التقدم المحرز في السلفادور وما يتطلبه حفظ السلام والمهام الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، فإن الوقت قد حان مجددا لإعادة هيكلة البعثة في السلفادور وخفض قوامها.

ويجب ألا يكون هناك شك في أن الولايات المتحدة تقف الى جانب شعب غواتيمالا وتوافق الآراء الذي توصلت إليه هذه الهيئة في تأييد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. ونحن نقف أيضا الى جانب الشعب السلفادوري وهذه الهيئة في تأييد استمرار أعمال الأمم المتحدة في السلفادور. ونؤيد كذلك الأنشطة التي يأذن بها القرار الجامع المتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى، وهو القرار ١٩٤/٥١. ومع ذلك، لدينا مخاوف من أن تؤدي هذه القرارات الثلاثة الى تجاوز سقف الميزانية، وهو ٢,٦٠٨ بليون دولار، الذي التزمت به هذه المنظمة. ولتلافي ذلك، تتوقع الولايات المتحدة توقعا كاملا بأن يعوض عن تكلفة هذه البعثات بوفورات في نفقات أخرى للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استعمنا الى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة فونتيز أوريلانا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي أن يعرب بإيجاز عن امتنانه على هذا التمديد الجديد لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ وفقا لتوصية الأمين العام في تقريره (A/51/695).

ويسرنا أن نلاحظ ما يظهره المجتمع الدولي من تأييد لعملية السلام في بلدي عن طريق اعتماد القرار ١٩٨/٥١ بالإجماع. ومما يدعونا الى الشعور بارتياح هائل تسليط الضوء على التطور السريع

في عملية السلام في الوقت الراهن، الأمر الذي أفضى هذا الشهر الى التوقيع على ثلاثة اتفاقات هامة هي: الاتفاق الموقع في أوسلو يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر بشأن وقف إطلاق النار نهائيا؛ والاتفاق الموقع في ستكهولم يوم ٧ كانون الأول/ ديسمبر بشأن الإصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي؛ والاتفاق الموقع في مدريد يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر بشأن أساس إعادة إدماج الاتحاد الوطني الثوري لغواتيمالا في الحياة السياسية.

كل هذا يبشر بأن اتفاق السلام الوطيد والدائم سيوقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ كما اتُفق عليه من قبل. وهكذا فإن حكومة الرئيس الفارو أرزو تترجم إلى أعمال ملموسة العرض الذي قدمه في بداية توليه منصبه بمواصلة مفاوضات السلام وتبين مدى تفانيه في تنفيذ الجداول الزمنية المتفق عليها.

وأود أن أعرب عن شكر غواتيمالا شعبا وحكومة لجهود الأمين العام وممثليه، الذين أسهموا، كل في موقعه، في تقدم عملية السلام. ونود أن نوجه الشكر بصفة خاصة لوسيط الأمم المتحدة، السيد جين أرنانت، ولوحدة غواتيمالا، في الأمانة العامة التي تقوم بعمل فعال رغم صغر حجمها، ولجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا.

كما نود أن نعرب عن شكرنا لأسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت دعمها الذي لا يكل طوال عملية المفاوضات بوصفها أعضاء مجموعة أصدقاء عملية السلام.

وختاما نود أيضا أن نشكر المكسيك وأيرلندا واسبانيا على بياناتها التي تعبر عن تضامن المجتمع الدولي لجهودنا المتواصلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السلفادور.

السيد مليندیز - بارونا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد اتخذت خطوة جديدة في مجال التحقق والمساعي الحميدة من أجل تنفيذ اتفاقات السلام في السلفادور، التي يعود تاريخها إلى إنشاء البعثة الجزئية لرصد اتفاق سان خوسيه المتعلق بحقوق الإنسان الموقع في عام ١٩٩٠. ويسرنا أن نقول إنه بتنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقات السلام في السلفادور بدأ مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور في تغيير هيكله، بالتحول من العملية الشاملة لحفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن إلى آلية أبسط اعتمدتها الجمعية العامة من خلال زيارات دورية يقوم بها للسلفادور مبعوث رفيع المستوى ووحدة دعم في السلفادور تعمل بدعم إداري من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى النحو المشار اليه في القرار، فإن كل الالتزامات قد تم تنفيذها الآن تقريبا، الأمر الذي ينم عن الجدية والإرادة السياسية التي تتحلى بها حكومة السلفادور وسائر أطراف اتفاقات السلام بغية تحقيق أهداف شعب السلفادور وتلبية رغبته في تعزيز السلام والاستقرار والمؤسسات الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن ولاية مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بناء على المحادثات التي تمت بين ممثل الأمين العام وأرفع السلطات في السلفادور بما في ذلك رئيس الجمهورية، السيد أرماندو كالديرون سول، فإن وجود الأمم المتحدة في السلفادور لا يزال ضروريا وهاما من أجل تنفيذ بعض المسائل المعلقة التي لا تعدو، حسب مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور، ٢ في المائة من الإجمالي، وهي تعزى إلى حد كبير إلى مسائل إدارية. وقد تم الإعراب عن هذا بوضوح في القرار بشأن مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور الذي اتخذته الجمعية العامة الآن.

وفي هذا الصدد، ستبذل حكومة السلفادور كل ما في وسعها لضمان أن تتوفر للمؤسسات الناشئة عن اتفاقات السلام الموارد والوسائل اللازمة لتنفيذ الولايات المناطة بها وخاصة فيما يتصل بتعزيز حماية حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية والتنمية الاجتماعية الشاملة في السلفادور.

ونـــود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام ولأصدقاء الأمين العام وللمجتمع الدولي وخاصة مجتمع المانحين على تضامنهم خلال عملية السلام، قبل وبعد التوقيع على اتفاقات السلام. ونعرب عن امتناننا للبيانات الإيجابية التي أدلى بها عدد من الوفود فيما يتصل بالتقدم المحرز في السلفادور الذي نعتقد أنه ما كان ممكنا لولا تلك المساعدة الخارجية.

ونحن نثق، كما قالت بعض الوفود، في أن المجتمع الدولي سيواصل مساندتنا في جهودنا من أجـــل تعزيـز الديمقراطيـة وتشجيع التنمية الشاملة.

لذلك فإننا مسرورون وممتنون لأن مشاريع القرارات A/51/L.18/Rev.1، و A/51/L.57 و A/51/L.58 اعتمدت جميعا بتوافق الآراء، الأمر الذي يعبر عن دعم وتضامن المجتمع الدولي فيما يتصل برغبات السلام والاستقرار في أمريكا الوسطى وخاصة في غواتيمالا والسلفادور.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥